البلاغة والتداولية " استراتيجية التأويل والتلقي "

أ.م.د. ظافر كاظم

جامعة البصرة – كلية التربية للبنات – قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

عندما نتحدثُ عن البلاغة التقليديّة أو الكلاسيكيّة على نحوٍ عامٍ بصرفِ النظرِ عن كونِها عربيةً أو غربيةً، لا يمكنُنا إلا أن نستحضرَ الطابعَ التعليميّ والمعياري الذي ارتبطت به مباحثُها. وبعد جمودِها لقُرونٍ طويلةٍ وعجزها عن مواكبةِ جوانبَ فنيّةٍ وأدبيّةٍ عدة، لظهورِ أجناسٍ أدبيّةٍ جديدةٍ أو لتطورِ القديمِ منها، أو اختفاءِ الآخر، شهدت منذُ خمسينياتِ القرنِ الماضي نهضةً واضحةً، لكنّها بجوهرِها مرتبطةٌ بالنهضةِ اللسانيّةِ الشاملةِ وتطورِ مباحثها ومناهجها، ليظهر مايعرف اليوم باسم **(البلاغة الجديدة)** باتجاهاتها المختلفة. يناقشُ هذا البحث أبرزَ جوانبِ الاختلافِ في الرؤى والموضوعِ بين البلاغةِ القديمةِ والتداوليّةِ، التي تُعد من أبرز الاتجاهات التي تُشكل ما يعرف اليوم باسمِ **(البلاغة الجديدة)**، وتأثيرَ ذلك على كيفيّة تلقي الكلام، وفهم النصوصِ وكيفيةِ تأويلِها، من دون أن يغفلَ الإشارةَ إلى أثرِ اختلاف الآراء وتعددِ وجهاتِ النظرِ داخل التداوليّةِ نفسِها، لعلاقتِه المباشرةِ باستراتيجياتِ التأويلِ وكيفيّةِ تلقي الكلامِ وفهمه. وذلك من خلال أربعةِ محاورَ أساسيّة، تغطي جوانب التباين في وجهاتِ النظرِ بين البلاغةِ الكلاسيكيّة والدراساتِ التداوليّة، ولاسيَّما فيما يرتبطُ بالموقفِ من الجانبِ الوضعيّ الرمزيّ للغة، وما يتعلق بالمعرفةِ الذهنيّة الإدراكيّة، وأثرِهما في عملية فهم المقولاتِ اللغويّةِ المختلفة، وما له علاقةٌ من ذلك بدراسةِ المجازِ والصُورةِ الفنيّة.

الكلمات المفتاحية: البلاغة ، التداولية ، التأويل ، التلقي .

Rhetoric and Pragmatics: Strategies of interpretation and perception

Assist. Prof. Dr. Dhafer Kadhim

Dept. of Arabic Language, College of Education for Girls ,
University of Basrah

Abstract:

Talking about classical rhetoric or antiquity in general, Arabic or otherwise, we recall the educational and standardized orientation associated with it. After a long-term failure to adapt and adjust to match the literary and artistic aspects of the emerging genres or the evolution of the existent ones, the 50s of the last century witnessed a remarkable rise of linguistics-associated rhetoric, currently known as the contemporary rhetoric. This research discusses the distinctive aspects which characterize the contemporary rhetoric. It addresses how the new theoretical underpinnings impact on how a text or speech could be interpreted and perceived, taking into consideration the pragmatics of the multitude of reference points. How do the reference points determine the interpretation strategies is covered by four sections that cover the difference between the classical rhetoric and pragmatics, especially through the lenses of the semiotics of language and the cognition of knowledge and how they impact the interpretation of the metaphor and literary images.

Keywords: Rhetoric , Pragmatics , Interpretation , Perception .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

مقدمة:

عندما نتحدثُ عن البلاغةِ الكلاسيكيّةِ على نحوٍ عامٍ بصرف النظرِ عن كونِها عربيةً أو غربيةً، لا يمكنُنا إلا أن نستحضرَ الطابعَ التعليميّ والمعياريّ الذي ارتبطت به مباحثُها. وبعد جمودها لقرونٍ طويلةٍ وعجزِها عن مواكبةِ جوانبَ فنيّةٍ وأدبيّةٍ عدة، لظهورِ أجناسٍ جديدةٍ أو لتطورِ القديمِ منها أو اختفاءِ الآخر، شهدت منذ خمسينياتِ القرنِ الماضي نهضةً واضحةً، لكنَّها بجوهرِها مرتبطةٌ بالنهضةِ اللسانيّةِ الشاملةِ وتطورِ مباحثِها ومناهجِها، ليظهرَ ما يُعرف اليوم باسم **(البلاغة الجديدة)** باتجاهاتِها المختلفة: ما كان معنياً منها بنظرياتِ التواصلِ أو الدراساتِ الأسلوبيّةِ أو السيميولوجيّةِ أو التداوليّةِ أو الحجاجيّةِ. وهنا بدأ يُعاد طرحُ القضايا البلاغيّةِ القديمةِ بأسلوبٍ مختلفٍ تارةً، أو يُنظر إليها من زوايا مختلفةٍ كليّاً عمّا أُلف سابقاً، وبرزت إلى دائرة الاهتمام موضوعاتٌ أخرى لم تكن سابقاً معنيّاً بها أو لها علاقةٌ بدراساتٍ بلاغيّة. وهكذا أُعيدَ النظر بمفاهيمَ وموضوعاتٍ كانت تُعد من أقدم موضوعاتِ البلاغةِ وأكثرها رسوخاً، ولا سيّما مايتعلقُ منها بمفهومِ الخبرِ والإنشاءِ، وما يخص دراسةَ الصورةِ الفنيّةِ وكيفيّةِ تصنيفِها وجوانب دراستها، أمّا الحديث عن بلاغةٍ سرديّةٍ فهو من أبرز القضايا البلاغيّةِ الجديدة، التي تتطلب إجابةً جديّةً عنها في ضوءِ تطورِ فُنونِ الأدب. هذه الموضوعات وإن كان بعضُها معروضاً على صفحاتِ البحثِ البلاغيّ القديم إلا أنَّه كان منظوراً إليه من جانبه الرمزيّ السيميولوجيّ البسيط، بعيداً عن المعارفِ غير اللغويّةِ، وما تستلزمُهُ من عملياتٍ استدلاليّةٍ.

والمسألة هنا مرتبطةٌ بالسؤالِ الجوهريّ عن وظيفةِ اللغةِ نفسِها، وهل هي وظيفةٌ تواصليّةٌ بالأساس أم أنَّ خطورتها الحقيقيّة تكمُن بنقلِ المعلوماتِ وكيفيّةِ تبادلِها على نحوٍ مما تبرزُهُ تطوراتُ الحضارةِ اليوم. والتداوليّةُ أحدُ أبرزِ الحقولِ العلميّةِ التي أسهمت على نحوٍ مباشرٍ بتغيير مفاهيمَ بلاغيّةٍ راسخةٍ، أو تغييرِ المنظورِ السائدِ حولَها، وتبدى من خلالها أهمية كثيرٍ من الجوانب الإدراكيّةِ المعرفيّةِ في استعمالِ اللغةِ وفهمها، على نحوٍ لم تعد معه اللغة مجردَ عمليةِ ترميز **(فيما يخص الإنتاج)**، أو فكاً للرموز **(فيما يخص التأويل)**. لكنَّنا ضمن إطارِ الحقلِ التداوليّ نفسِه، نلمح اتجاهين مختلفين بطريقةِ المُعالجةِ ومستوى الانفتاحِ على الجانب المعرفيّ. يتمثلُ الأول بما قدمه **(أوستن)** وما بحثه **(سورل)** ضمن نظرية **(أحداث الكلام/ أو أفعال الكلام)** ولاسيَّما غيرِ المباشرةِ منها وما يخص الاستلزام الحواري، وهو اتجاه أخفق في تفسير جوانبَ تتعلقُ بالاستلزامات الخطابية وفي تأويل مقولاتٍ كثيرةٍ؛ لأنَّه كان ينطلقُ في بعض جوانبه من أساسٍ وضعيّ، أمّا الثاني فيتمثل بما بحثه **(غرايس)** من خلالِ قواعدِهِ الحواريّةِ أو الخطابيّةِ أو **(قواعدِ التعاون)** كما تُسمى أيضاً، وهي تتولدُ بالأساسِ عن طريقِ الاستدلالِ، وتبدو بوضوحٍ مرتبطةً أكثرَ بالجوانبِ الإدراكيّةِ المعرفيّةِ غيرِ اللغويّة. يُناقش هذا البحث أبرزَ جوانبِ الاختلافِ بين البلاغةِ القديمةِ والتداوليّةِ، التي تُعد من أبرزِ الاتجاهاتِ التي تُشكل ما يعرف اليوم باسم **(البلاغة الجديدة)**، وتأثيرَ ذلك على كيفيّة تلقي الكلامِ وفهمِ النصوصِ وكيفيّةِ تأويلها، من دونِ أن يغفلَ الإشارةَ إلى أثرِ اختلافِ الآراءِ وتَعددِ وجهاتِ النظرِ داخلَ التداوليّةِ نفسِها، لعَلاقتِه المُباشرةِ باستراتيجيات التأويلِ وكيفيّةِ تلقي الكلامِ وفهمِه، وذلك من خلالِ أربعةِ محاورَ أساسيّةٍ، تُغطي جوانبَ التباينِ في وجهاتِ النظرِ بين البلاغةِ الكلاسيكيّةِ التقليديّةِ والدراساتِ التداوليّةِ، ولاسيَّما فيما يرتبطُ بالموقفِ من الجانبِ الوضعيّ الرمزيّ للغةِ، وما يتعلقُ بالمعرفةِ الذهنيّةِ الإدراكيّةِ، وأثرِهما في عمليةِ فهمِ المقولاتِ اللغويّةِ المختلفةِ، وما له عَلاقةٌ من ذلك بدراسةِ المجازِ والصورةِ الفنيّة.

المبحث الأول: البلاغة اليونانية والبلاغة العربية أوجه الاتفاق والاختلاف

عندما يذكر مصطلح **(البلاغة التقليديّة)** أو الكلاسيكيّة نكون بإزاء تاريخ طويل يمتد من دراساتِ الإغريق بمرحلةِ ما قبلَ الميلادِ إلى منتصفِ الخمسينيات من القرنِ الماضي، الذي يُعد بداية نهضةٍ بلاغيّةٍ جديدةٍ تتجاوز التصوراتِ والمفاهيم التي كانت سائدةً قبلَ ذلك، سواء أكانَ من خلال تعديلِ أفكارٍ وتصوراتٍ قديمةٍ وتصحيحِها، أم من خلال بناء تصوراتٍ جديدةٍ قائمةٍ على رؤيةٍ مختلفةٍ، لا يمكنُ فصلُها بحالٍ من الأحوالِ عن توسُعِ البحثِ اللسانيّ، وتعددِ اتجاهاتِه، الذي انعكست آثاره على اختصاصاتٍ عدة، لم تكن البلاغةُ إلا واحدةً منها.

قبلَ هذا التاريخِ كان ثمةَ حديثٌ عن موتِ البلاغة بسببِ ما انتابَها من جُمودٍ على مدى قرونٍ، لم يُقدم فيها ما يتجاوزُ إطارَ النظرِ القديم، وهو ماجعلَها عاجزةً عن مواكبةِ الأجناسِ الأدبيّةِ الجديدة، وتطوراتِ اللغة التي تخضع لقانون التغير المستمر بوصفه نتيجةً حتميّةً لتغيرِ المجتمعات، وتقدمِها وتطورِها، وازدهارِ الحضارةِ والفنون.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

قد تبدو عبارةُ **(موت البلاغة)** قاسيةً إلى حدٍ ما، ولا تخلو من مبالغة؛ لأنَّ الذي ماتَ حقيقةً هو المفهومُ القديمُ الضيقُ المحدود، الذي يرفضُ الإقرارَ بأنَّ تطورَ العلومِ والتصوراتِ المرتبطةِ بها ضرورةٌ حياتيةٌ لا مجالَ لرفضِ الاعترافِ بها أو التهربِ منها، وهو ما تسببه النظرةُ المتوجسةُ، التي تركنُ إلى التقليد خوفاً من كل طارئ أو جديد، سواء أكانَ ذلك على مستوى الأفكارِ العامة، أم العلوم المتخصصة. فما أن تهيأت الظروفُ المواتيةُ التي لا بُدَّ منها لأي عمليةِ تطويرٍ من بيئة علمية خلاقة تتصف بالجرأةِ والموضوعيةِ والنظرِ العلمي السليم، والإفادةِ من تطوراتِ العلومِ المختلفة اعترافاً بالصلةِ القائمة بينها بعملية تكاملٍ وتضافرٍ واسعة، حتى شهدنا البلاغةَ التي كان هناك من يتحدثُ عن موتِها تتحرك تلقائياً لمواكبةِ هذا التطور. بعد أن أدركَ الباحثون المعنيون بقضاياها أنَّ من أفكارِها ما له وجاهةٌ علميةٌ تؤيدُها الدراسات الحديثة، ومنها ما يمكنُ تطويرُه بناءً على مستجدات اللغةِ والأدب، وما يتصلُ بدراستهما، وبحثِ الجوانبِ الإبداعيّةِ المختلفة، وأنَّ هناك متسعاً لبحث خلّاقٍ أيضاً، أسوةً بالعلومِ الأخرى من خلال الإفادة من نتائج البحث المعاصر وتطوراته. بناءً على هذا ربما تكونُ العبارة الأكثرُ دقةً هي: **(سُكُونُ البلاغة)** نتيجة للعوامل المعياريةِ والقوانينِ التي وقفت بها عندَ حُدودٍ مُعينة. وما إن تحركت أمواجُ البحثِ اللغويّ اللسانيّ على نحوٍ مُغايرٍ جديدٍ محدثةً ثورةً في التصوراتِ اللغويّةِ، حتى انبثقت أضواءُ البلاغةِ مرةً أُخرى بطابعٍ جديدٍ أيضاً، يُعد بدوره نتيجةً حتميةً لهذه النهضة في الدراساتِ اللسانيّةِ المختلفة.

وفيما يخص العلاقةَ بين البلاغةِ العربيّةِ القديمةِ والبلاغةِ اليونانيّة – وكلاهما مما يندرج تحتَ مُسمى البلاغةِ التقليديّة – قد يبدو لبعضِ الباحثين أنَّهما من طبيعتين مختلفتين، ولا سيّما أنَّ ظروفَ نشأتِهما كانت مختلفةً، فقد ارتبطت البلاغةُ اليونانيّة بالخطابِ السياسيّ، أمّا البلاغةُ العربيّة فقد ارتبطت نشأتُها بتفسيرِ الإعجازِ القرآني، لهذا عُدت عند بعضِ الباحثين مثل (عمر أوكان) و(عبد الفتاح كيليطو) وصفيّةً تحليليّةً خِلافاً لنظيرتِها اليونانيّة الغربيّة[١]. لكنَّ النظرةَ التفصيليّةَ لموضوعاتِ كُل منهما تؤكدُ لنا أنَّ السماتِ المشتركةَ بينهما، تغطي مساحةً واسعةً جداً وإن اختلفت ظروفُ نشأتِهما.

فكلا البلاغتينِ "كانت بلاغةً معياريّةً تعليميّةً تقومُ على تزويدِ الخطيبِ أو الكاتبِ أو المبدعِ بمجموعةٍ من الأدواتِ والتقنياتِ والآلياتِ الإجرائيّةِ في الفصاحةِ والبلاغةِ والبيانِ ليتبوأ مكانةً ساميةً في فنِّ القولِ والكتابةِ والإنشاء" [٢].

تُولي البلاغةُ اليونانيّةُ أهميّةً كبيرةً للحجاجِ والإقناعِ وأدواتِه ووسائله، وهو ما يفيضُ أرسطو التفصيلَ فيه في كتابِه **(فنّ الخطابة)**، متعرضاً لطبائع البشرِ وانفعالاتِهم وعلاقةِ البلاغةِ بالجدلِ والفضائلِ وعلم الأخلاق [٣]. وهذا ما تُعنى به البلاغةُ العربيّةُ بشكل صريح أيضاً، على نحوٍ مما نجدُه في البيان والتبيين، وكتابِ الصناعتين: الكتابة والشعر، وغيرهما من المصادرِ البلاغيّةِ القديمةِ الأخرى[٤]، وهو ما رصدَه كذلك باحثون عربٌ مُعاصرون مثل الدكتور محمد العمري [٥]، لما له من أهميّةٍ في إطار الدراساتِ البلاغيّةِ الجديدة، ولا سيّما عند (ألبريخت تيتيكا) وعند (بيرلمان)، وقد عَدَّ الأخيرُ الإقناعَ الوظيفةَ الأساسيةَ للبلاغةِ وليس التأثيرَ[٦].

ويأتي الحديثُ عن الحجاجِ والإقناعِ في البلاغتينِ على نحوٍ مُتصلٍ بالحديثِ عن القصدِ ومراعاةِ المقام ومُلابسات الموقفِ، وهما يقعانِ في صُلبِ ما تُعنى به البلاغةُ الجديدةُ خصوصاً عند (بيرلمان)، وكذلك الدراسات التداوليّة، ولعل عبارة **(لكلِ مَقامٍ مقالٌ)** من أكثر العباراتِ شهرةً وتداولاً في البلاغةِ العربيّة. كما أنَّ مفهومَ البلاغتين للقرائنِ وملابساتِ المقامِ أو الموقفِ متشابهٌ يكادُ يتمثلُ بما يُصطلحُ عليه بـــ **(المعرفة المشتركة)** بين المتخاطبين، التي تتيحُ لهم فهمَ مقاصدِ الجُمل وتأويلها، وهو بهذا المعنى تنتابه الاعتراضاتُ نفسُها.

وستكونُ هذهِ الاعتراضاتُ واردةً إذا افترضنا أنَّ **(المعرفة المشتركة)** تعني علمي بـــ(أنَّ شخصاً ما يعتقدُ اعتقاداً ما)؛ لأنّ هذا يقتضي بدورِه أنَّ هذا الشخصَ يعلمُ أنَّني أعلمُ بما يعلمُ به، وهكذا تستمرُ المسألةُ إلى ما لا نهايةَ على نحو يؤدي إلى التراجعِ من النتائجِ إلى المقدمات، فضلاً عن كونِ هذا المفهومِ لا يفسر سوءَ التفاهم، الذي يحدث خطأً كما هو وارد؛ لذلك المفهومُ الذي يمكن قبولُه هو مفهومٌ أقل قوةً يتعلقُ بالخبرة العامة حولَ الأشياءِ، وليس مايتطلب معرفةً خاصّة، فلا يتوقعُ على سبيلِ المثالِ أن تكون معرفتي بطبقاتِ الأرضِ على نحو مماثلٍ لخبيرٍ بالجيلوجيا. والصيغة الأولى اقتُرحت لإنقاذ الاعتمادِ على النظامِ الترميزيّ لكنَّها غير ناجحةٍ كما تقدم بل يتعذرُ تطبيقُها. وعلى ما يبدو أنَّ ما يُقصدُ بالسياق في التُراثِ العربيّ كان أبسطَ مما يتعلقُ بالمعرفةِ العامّةِ ويقتصر على ماله صلةٌ مباشرةٌ بالحدثِ على نحو مما تعكسه الأمثلةُ العربيّةُ المُتداولة مثل: (الهلالَ والله) و(القرطاسَ والله) ومثل (فصكت وجهَهَا بيمينِها) ... إلخ. ولا يخرجُ عن هذا المفهوم البلاغة التقليدية، التي تتحدث عن خصوصية المشاركين في الحدثِ وأعمارِهم وجنسِهم وكيفيّةِ مخاطبةِ كُل واحدٍ بما يليقُ به، وهذا يختلفُ عن مفهومِ المعرفةِ المُرتبط بالإدراك، وعملياتِ الاستدلال، وخبراتِنا الضخمةِ بالعالمِ من حولنا(٧).

كلا البلاغتين أيضاً معنيٌّ بتتبعِ الأداءِ، وليس اللغةَ بحدِ ذاتِها أي بعبارة أخرى: يمثل الكلامُ الفعليُّ المنطوقُ مجالَ التركيزِ الأساسِ لهما، ولا يُعنى باللّغةِ بحد ذاتِها إلا بالقدرِ الذي يخدمُ أغراضَ المتكلمين ومقاصدَهم.

تُعنى البلاغتان كذلك بتحديد الخبرِ والإنشاءِ في الكلام والتمييز بينهما، وبالتعبيراتِ الإيحائيّةِ غيرِ المباشرةِ للكلام، بل تُعالجان هذه الموضوعاتِ بطريقةٍ تَكاد تكون متطابقةً على نحو تبدو فيه البلاغةُ العربيّةُ محتذيةً لخطواتِ سابقتِها اليونانية.

ومن الطريف أن نرى الاتجاهين الرئيسين في البلاغةِ اليونانيّةِ ماثلَين في البلاغةِ العربيّةِ أيضاً وهما: الاتجاه الذي هدفُه بيانَ الحقيقةِ ومن أبرز رجالِه سُقراط وأَرسطو وأَفلاطون، والاتجاه الجدليّ القائم على نزعةِ المُغالطةِ والتضليلِ المُتمثلُ بالسفسطائيين، ويُشارُ إلى هذينِ الاتجاهين معاً جنباً إلى جنبٍ منذُ وقتٍ مُبكرٍ في التراثِ البلاغيّ العربيّ(٨).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وإذا أمعنا البحثَ عن جوانبِ الاختلافِ عدا ظروفِ النشأة المختلفة لهما، التي لم تمنع وجود كُلِّ هذه المشتركات الأساسيّة، فلن نجدَها إلا في أمرٍ واحد، هو أنَّ البلاغةَ اليونانيّة فصلت منذُ نشأتِها الأولى على يد أرسطو بين البلاغة التي عدَّها فناً خطابياً بامتياز والشعر، وهو ما يتجلى بكتابيه المستقلين: **(فن البلاغة)** و**(فن الشعر)** أي: الريطوريقا والبويطيقا. من دون أن يغفلَ وجودَ جوانبَ مشتركةٍ بينهما وضحها في كتابه **(الحجج المشتركة)**. أمّا البلاغةُ العربيّةُ فلا تفصلُ بين الشعرِ أو التعبيرِ الجماليّ والبلاغة، وهو ماكان سائداً في أوربا العصور الوسطى أيضاً، حيث كانت الفنون الشعريّة فُنُوناً بلاغيّة، والبلاغيون الكبار هم شُعراء. وهو ما تأتي متساوقةً معه الاتجاهاتُ البلاغيّةُ الجديدة ولا سيّما ما تأثر منها بالدراسات اللسانيّة الشعريّة والأسلوبيّة، وهو ما نجدُه عند أتباع جماعة **(مو)** أيضاً، التي لاتفصل بلاغيّاً بين الاثنين [٩].

لهذا كان من الطبيعيّ بعد أن تشابهت الموضوعاتُ وطريقةُ المعالجة أن تكون الأسبابُ التي أدت إلى جُمُودهما متشابهةً كذلك، بعد أن تحولت كلٌّ منهما إلى قواعدَ جاهزةٍ أو قوالبَ محددةٍ للكلام، بَدَت عاجزةً عن مواكبة تطوراتِ الفُنُونِ التعبيريّةِ والأجناسِ الأدبيّةِ الجديدة.

المبحث الثاني: التداولية ونظرية أفعال الكلام

تُعنى البلاغة بالكلام وما يحيطُ به من ظروفٍ وملابساتٍ تُختصرُ عادةً بمُسمى السياق، وتُعنى به نظريات لسانية حديثة أيضاً، حملت هذا الاسم مثل نظرية السياق لـــ (فيرث) أو ما يُعرف باسم (مدرسة لندن). كما تُعنى به نظريةُ أفعالِ الكلام التي تبني أفكارها أساساً على أساس " أنَّ اللغةَ لا تُختزل في نظامٍ ترميزيّ شفافٍ للتواصل، فإنَّ استعمالَها وإنتاجَ الجُمل وفهمِها كل ذلك يتطلبُ معارفَ غيرَ لُغويّةٍ ويستلزمُ عملياتٍ استدلاليّة " [١٠]. لذلك هناك من يعتقدُ أنَّ كل دراسةٍ تُبنى على السياق هي دراسةٌ تداوليّةٌ. وهذا المبدأُ لا يُمكنُ قبُولُه إلا من خلالِ التصور العام الذي قدَّمه (موريس) عام ١٩٣٣، عندما قسَّم **(علم العلامات)** على ثلاثة أقسامٍ، يُعنى كل واحدٍ منها بجانبٍ مُختلفٍ من المعنى هي: **(علم النحو Syntax)** الذي يدرس العلاقة الشكلية بين العلامات نفسها، و**(علم الدلالة Semantics)** الذي يدرس العلاقة بين العلامات والأشياء، و**(التداولية Pragmatics)**، التي تدرس عَلاقة العلاماتِ بالمتخاطبين. وهو تقسيمٌ عُدَّ بمثابةِ الانطلاقةِ للتداوليّة[١١]. ولم يكن يُقصد بالتداوليّة المعنى الذي يُراد بها اليوم، بل كانت تشمل أيةَ دراسةٍ تراعي اعتباراتٍ أو مقتضياتٍ سياقيّة تدخل فيها مقاصد المتكلمين، ولا تقتصرُ على المعنى الوضعيّ (الرمزيّ) للجمل. والذي استقرَّ في ذهن **(موريس)** حينها مفهوم بسيط يقتصر "على دراسة ضمائر التكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن ، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتَها من معطياتٍ تكون جزئياً خارجَ اللغةِ نفسها، أي: من المقامِ الذي يجري فيه التواصل. ومع ذلك ظلت التداوليّة لا تغطي أيَّ بحثٍ فعليّ" [١٢].

بهذا المفهوم العام الذي يأخذُ بحسابِه كُلَّ دراسةٍ تراعي مقتضياتِ السياق المتغيرةِ غيرِ الثابتةِ أو المستقرةِ، تُعد التداوليّة حقلاً بحثياً يتسعُ لدراساتٍ مختلفةٍ تندرجُ ضمنَ هذا الإطار. لكنَّ هذا المفهوم العام اتخذ منحًى آخرَ أكثرَ خصوصيّة متمثلاً بنظرية **(أفعال الكلام)** التي اقترحها **(أوستن)** والتي اشتملت عليها

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

المحاضرات التي ألقاها على طُلابه في جامعة أكسفورد في عام١٩٥٥ وعرفت باسم محاضرات **(وليام جيمس)** ، ونشرت بكتاب من قبل أحد طلابه بعد وفاته في عام ١٩٦٢.

وبدءاً من هذا التاريخ أصبح للتداوليّة مفهوم خاص مرتبط بـــ **(أوستن)** ونظريتِه حولَ أفعال الكلام. في هذا الكتاب يغالطُ أوستن إحدى المسلماتِ التي كانت سائدةً منذُ آلاف السنين – كما هو الحال مع الدراسات البلاغيّة – وهي المقولة الوصفيّة (التقريرية) التي مفادُها أنَّ اللغةَ لاتستعملُ إلا لوصفِ حالاتٍ مُعينةٍ مما يمكن وصفُه بالصدق أو الكذب، وهو ما اصطلح عليه أوستن بـــ (الأغلوطة الوصفيّة أو الخبريّة) [١٣].

ركز أوستن على مقولات خاصة من مقولات اللغة أطلق عليها اسم المقولات الإنجازية utterances performative في هذه المقولات يعد مجرد النطق بالكلمات تنفيذاً أو إنجازاً لفعلٍ ما أو قياماً بعمل ما. من هذا المنطلق لا يمكنُ أن توصفَ هذه المقولات بأنَّها صادقةٌ أو كاذبة – على نحو مما كان شائعاً في البلاغةِ التقليديّة ومنها العربيّة – لأنَّ النطق بها يُعدُّ حدثاً أو جزءاً من حدثٍ. ومن أمثلة هذه المقولات:

- أنا أسمي هذه الباخرةَ الملكة إليزابيث.
- أنا أراهنُك بستة بنسات أنَّها ستمطرُ غداً.

هذه الجمل وأخرى تشبهُها من الجمل التي تبدو من الناحية القواعديّةِ جُملاً خبريّة، عندما ينطقُ بها المتكلمُ يسمي عملياً السفينة، ويكونُ قد قام بعملِ الرهانِ أيضاً، وهو بذلك لا يقدمُ تقريراً يمكنُ أن نعتبرَه صحيحاً أو خاطئاً[١٤]، والأمثلة على هذه المسألة كثيرة في عموم اللغات. ومن أوضح الأمثلة عليها الجملة الشائعة: (أقبل الزواج) التي تستعمل في العربية، والإنكليزية، ولغاتٍ أخرى، جواباً للقاضي الشرعي، ويُعد مجردَ النطق بها قياماً بفعلٍ، وهو: قبول الزواج، وبناءً على هذا المفهوم لا يمكنُ أن نعدَّها صادقةً أو كاذبةً. ومثل هذا ينطبق كذلك على صيغِ العقودِ الشائعةِ في العربية مثل: بعتُ، اشتريتُ ...إلخ. [١٥].

من خلال هذه الملاحظات خرج أوستن بنظريته التي عرفت بـــ **(نظرية أفعال الكلام/ speech acts)** أو أحداث الكلام، التي تقوم على فكرة أنَّنا عندما نتحدثُ فإنَّنا نقوم بأفعالٍ أو أحداث. ومن بحثه في المعاني المختلفة التي يكونُ فيها النطقُ بكلامٍ ما مساوياً لفعلٍ ما، انتهى إلى التمييز بين ثلاثة أفعال أو أحداث لغوية:

١- **حدثُ القول locutionary act**: أي حدث النطق أو التفوه بجملة ما، وفي هذا النوع من الأحداث يكون مجردُ النطق بالجملة قياماً بحدثٍ أو فِعل.

٢- **حدثُ الإنجاز اللّاقولي illocutionary act**: الذي يُترجم مراعاةً لمعناه الحرفي إلى الفعل المُتَضمن بالقولِ أيضاً. وهو حدثٌ ينجزُ نتيجة لنطق المتكلم بجملةٍ ما مثل الرهان والوعد والأمر...إلخ.

٣- **حدثُ أثر الإنجاز perlocutionary act**: أي حدثُ تأثير نطق المتكلم بالسامع الذي قد يصبحُ مُرتاحاً أو مُقتنعاً ... إلخ.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وهذا التقسيمُ تقسيمٌ مُصطنعٌ لغرض التحليل، إذ غالباً ماتحصلُ هذه الأفعالُ أو الأحداثُ في آنٍ واحدٍ عندَ النُطق بمقولةٍ ما، ولا يختارُ المُتكلم فعلاً دون آخر(١٦).

ورصَدَ أوستن الأفعالَ اللّاقوليةَ التي هي أهمُ هذه الأفعال، إذ لا تخلو منها جملةٌ منطوقةٌ كما سيفترض هو لاحقاً، ولم يكتفِ بالإشارة إلى طبيعتها الإنشائيّة أو الإنجازيّة على نحو مما كانَ في البلاغةِ التقليدية، فصنَّفها إلى خمسة أصناف رئيسة أو كلية هي: الحكميات (تبرئة/ إدانة) مثلاً، التنفيذيات (طرد/ تسمية)، الوعديات (وعد/ موافقة)، السلوكيّات (اعتذار/ شكر)، العرضيات (ذكر/ محاجة / نفي)... إلخ.

وبناء على مايقرره أوستن في تصنيفه هذا سيكونُ للجملتين المعنى نفسه، إذا كان بالإمكان استعمالهما لإنجاز الفعل القولي نفسه، وهو ما يُعترضُ عليه بأنَّه تعريفٌ دائريّ؛ لأنَّه يعتبرُ المعنى شيئاً معطًى وليس شيئاً ناتجاً(١٧). وفي هذا الافتراض إقصاءٌ للمحتوى القضويّ للجملة أيضاً، سيعترض عليه سيرل كما سيأتي بأدلةٍ مقنعة.

ويمكنُ أن يُطرحَ هنا سؤالٌ وجيهٌ هو: لماذا لم تعنَ البلاغة التقليدية التي تقوم أساساً على الحجاج والإقناع والجدل بتصنيفٍ من هذا القبيل للإنشائيات أو الإنجازيات؟ ولا سيّما أنَّنا لا يمكنُ أن نطالعض خطبة ما قديماً أو حديثاً يمكنُ أن تخلو من بعضها ؟ ولعل الجواب يكمُن بالأغلوطة الوصفيّة نفسِها التي تحدث عنها أوستن. إذ تَعدُّ البلاغةُ التقليديّة أغلبَ هذه الأفعال من قبيلِ الخبرِ وليس الإنشاء، وإن كانت متابعةُ هذه المقولات في سياق ورودِها الفعليّ تشي بعملٍ إنجازي لا وصفيٍّ تقريريٍّ يحتملُ الصدقَ أو الكذب. وفي هذا دليلٌ على أنَّ البلاغةَ التقليديّة كانت أقربَ إلى النظام الرمزيّ في معالجتِها منها إلى الجانب المعرفيّ، وهذه نقطة سنعود إليها لاحقاً؛ فهناك داخل التداوليةِ نفسِها تفاوتٌ وتباينٌ في مدى اعتمادِها.

وكما صنَّف أوستن الأفعالَ اللّاقوليّةَ أو المُتضمنةَ بالقولِ ميَّز بينَ نوعين من الأفعالِ الإنجازية:

الأولى: أفعالٌ إنجازيّةٌ صريحةٌ أو مكشوفةٌ مثل : أنا أسمي ، أنا أعدُ ...إلخ.

الثانية: أفعالٌ إنجازيةٌ ضمنيّةٌ مُبطنةٌ، لا تحتوي على تعبير يُسمى حَدَثاً مثل: (في الحقل ثور)، التي قد تعني تحذيراً: أي: اذهب، أو وصفاً مجرداً. ومثل: (سأكون هنا غداً) التي قد تكونُ وعداً أو لا تكون.

مثل هذا التمييز معروفٌ بمفهومه العام في البلاغةِ التقليديّةِ، ويصطلح عليه في الإرث البلاغيّ العربيّ بالإنشاء الطلبيّ، والإنشاء غير الطلبيّ. لكن الثاني لا يُعنى به إلا عَرَضاً إذ يعدونه أخباراً نُقلِت لمعنى الإنجاز (الإنشاء). ومن خلال هذا الاصطلاح (النقل) يتضح أنهم ينسبون معنى الإنشاء إلى اللفظ، أي: إنَّه عندهم من قبيل المعنى الوضعيّ (الرمزيّ). بعبارةٍ أخرى: يُعد المعنى الإنجازيّ جُزءاً من الدلالة الوضعيّة لهذه المقولات. وحديثهم هنا يقتصرُ على نطاقٍ ضيّقٍ يتمثلُ بعباراتٍ خاصّة مثل ألفاظ العقود (بعت/ اشتريت) أو (أنا بائع) بمعنى قبِلتُ البيع، وعلى عباراتِ المدحِ والذم مثل (نعم/ بئس)، وعباراتِ القسم مثل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(لعمرك). أما موضع العناية الحقيقة عندهم فهو الإنشاء الطلبيّ لمّا فيه من لطائفَ بلاغيّةٍ على نحوٍ مما يتحقق بالأمر والنهيّ، إذ قد تخرجُ دلالتُهما إلى معانٍ أخرى مثل التخييرِ والإرشادِ والإلتماس ... إلخ. أمّا الأول فهو نادر لا يُلقى له بالٌ لعدم أهميته في تصورهم(١٨).

ولم يكن البلاغيون القدماء ليعدوا الإنشاءَ غير الطلبيّ نادراً ومقتصراً على ألفاظٍ مُعينة ومواضعَ مخصوصة، إلا لأنَّهم يبنون تأويلَهم بالدرجة الأولى بل الأغلبية الغالبة على المعنى الوضعيّ الرمزيّ على نحوٍ مما فعله (العلويّ ت٧٠٥ه) في كتاب (الطراز). ولو كانت الاعتباراتُ السياقيّة، أو الجوانبُ الإدراكية المعرفيّة لها منزلةٌ أساسيّة بعملية الفهمِ أو التأويل، لأدركَ هؤلاء البلاغيون أنَّه ما من عبارةٍ خبريّةٍ تُذكرُ مما يحتمل التصديق والتكذيب عندهم، لا يمكنُ أن تستعملَ لإنجاز فعلٍ ما، مهما كانت تلك المقولة بسيطة مثل (العلم نور والجهل ظلام)، التي قد تعني أو لا تعني أطلب العلم خيراً لك.

تكمنُ المفارقةُ بين النظرة البلاغيّة التقليديّة والنظرة التداوليّة في جوانبَ أخرى أيضاً، فما يُعدُ تداوليّاً وانطلاقاً من تمييز أوستن السابق مقولةً إنجازيّةً صريحةً مثل (أنا أسمي هذه الباخرة الملكة إليزابيث) و (أعدك بالحضور غداً) يُعدُّ بلاغياً خبرية صريحة. ولا أحدَ ممن يتّبع المعايير البلاغيّة التقليديّة إلا سيعدُّها كذلك أيضاً، مع أنَّ الواقعَ اللغويَّ المبنيّ على الاستعمالِ الفعليّ يمنعنا من السؤال: إن كان ذلك صادقاً أو كاذباً إلا في سياق خبريّ صريح، لا يتضمن وعداً أو قياماً بفعل، مع ضرورة ملاحظة أنَّ الإنجازيةَ الصريحةَ قد يُراد بها مجردَ الإخبار، إذا كنتُ أصفُ فقط ما أفعلُه.

من جهة ثانيةٍ تميزُ التداوليّة بين ما تعدُّه إنجازيّةً صريحةً وإنجازيّةً غيرَ صريحةٍ باعتباراتٍ أخرى. فمقولة مثل (أنا أعدُ) تختلف عن مقولة (أنا أسمي) في كونِها ليست جزءاً من سلوكٍ تقليديّ أو شعائريّ، أي: ليست مُنجزاً بالمعنى الضيّق كما يُعبرُ أوستن، لذلك يمكنُ حذفُ الفعلِ المنجز (أعِدُ) دونَ خُسران القوّة الإنجازيّة اللامعلوماتيّة، في حين يكونُ الفعلُ المُنجزُ جُزءاً أساسياً لا يمكنُ حذفُه في الإنجازيّةِ الصريحة، فلا يمكنُ تسمية الباخرةِ بدون الفعل يُسمي. وخلافاً للبلاغةِ التقليديّةِ تُعنى التداوليّة كثيراً بالإنجازيّاتِ غيرِ الصريحة؛ لأنَّها تثيرُ مشكلاتٍ لا يُثيرها النَّوعُ الأول(١٩).

هذا التباين الذي يتضحُ مما سبق في طريقة التصنيف، وتحليلِ المَقولات، وفهمِها، ومستوى التركيز المختلف فيما يخص جوانبَها، يكفي لندركَ أنَّنا أمامَ مفهومين مختلفين إلى حدٍ كبيرٍ فيما يخص الخبرَ (التقرير) و الإنشاءَ (الإنجاز/ أو الفعل). وهو اختلاف تميلُ الكفَّةُ فيه إلى صالح التداوليّة استناداً إلى ما سبق، ولتفاصيل أخرى سيأتي ذكرها. وربما كان السبب في هذا الترجيح أنَّ البلاغة التقليديّة كانت تنطلق في بنائها النظريّ من معايير عامّة يُراعى اتباعها في تطبيقات الكلام، أمّا التداوليّة فتبني تحليلها انطلاقاً من الحدثِ الكلاميّ نفسه.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

يلاحظ كذلك أنَّ البلاغةَ التقليديّةَ لم تكن تضعُ معياراً للإنشاء كما هو الحال مع الخبر الذي يجب أن يكون مما يحتمل التصديقَ أو التكذيبَ سوى اشتراطِ أن يكونَ ما يُطلب إنجازَه مما يحصل بعد وقوعِ الطلب، وليس أمراً قد تحقق وانتهى، وهو شرط يبدو خارجاً عن إطار المقولة الإنجازيّة نفسها خلافاً لما يخصّ الخبر.

وتميز التداوليّة الإنشائيّة بأنَّها عُرضةٌ لنجاحِ الفعلِ (الإنجاز) أو الإخفاق فيه. إذ لا يكفلُ النطقُ بالمقولةِ الإنجازيّةِ لوحدها الإنجازَ التامَّ للفعلِ العرفيّ الذي ترد الإنجازية فيه بوصفها فعلاً رئيساً. من الممكن أن تخفقَ هذه الإنجازيّات أو تسيرَ خطأً أو تكونَ في غير محلِها. ولا بدَّ من وجودِ اعتباراتٍ أخرى لنجاح الإنجاز من خارج حدود مقولاتِ اللغة نفسها، فالرهان على السباق يجب أن يكونَ قبل السباق لا بعدَه، ولا يقعُ بمجرد النطق بالكلمات، ولا تتم تسمية السفينة إذا لم يكن المتكلمُ له صلاحية تسميتها. من هنا تكون هذه الأفعال أو الإنجازيّات عُرضةً للنقد على أساس موفقيتِها أو عدمِها، وليس من خلال صدقها أو كذبها، أي: إنَّها تتوقف على شروط خارج لسانيّةٍ مرتبطةٍ بالمقامات [٢٠].

وقد حدد أوستن هذه الشروط بما يأتي :

١- يجب أن يكونَ هناك إجراءٌ عرفيٌّ متواضعٌ عليه له تأثيرٌ متعارفٌ عليه. ويتضمنُ النطقَ بكلماتٍ معينةٍ من قبلِ أناس معينين، وفي ظروفٍ معينة.
٢- يجب أن يكونَ الأشخاصُ مناسبين، والظروفُ المذكورة مناسبة للقيام بالإجراء في تلك الحالة المُعينة.
٣- يجب أن ينفذَ الإجراء من قبل المشاركين بصورةٍ صحيحةٍ.
٤- وبصورةٍ تامَّة.
٥- وحين يكون الإجراءُ مصمماً كما هي العادة للتنفيذ من قبل أشخاصٍ لهم أفكارٌ ودوافعُ معينةٌ، أو مُصمماً للمباشرةِ بالقيامِ بسلوكٍ هامٍّ مترتبٍ على المقولة من أي واحد من المشاركين، فإنَّ الشخصَ المشاركَ في الإجراء، وفي تنفيذه يجب أن يكونَ لديه تلك الأفكار والدوافع، وعلى المشاركين أن تكونَ لديهم النيّة الصادقة للقيام بذلك السلوك.
٦- ويجب عليهم فعلاً أن يقوموا بهذا السلوكِ فيما بعد.

وهذه الشروط ليست بمرتبةٍ واحدةٍ فالإخلال بالشروط الأربعة الأولى سيؤدي إلى إخفاق الإنجازية وعدم حصول الفعل مثل أن يكون الشخص الذي يسمي الباخرة ليس وزيراً أو ليس له صلاحية القيام بفعل التسمية. أما الإخلال بالشرطين الأخيرين فسيؤدي إلى عدم موفقيتها كما لو قطعَ شخص ما على نفسه وعداً ليس لديه النيّةُ الصادقة لتنفيذِه [٢١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

هكذا كان يميز (**أوستن**) بين المقولات الخبريّة الوصفيّة والمقولاتِ الإنجازيّة، لكنَّ المفاجأة أنَّه انتقلَ في مرحلةٍ ثانيّةٍ إلى التخلي عن هذا التمييز. إذ قرر لاحقاً " أنَّ كلَّ جملةٍ بمجردِ التلفظِ بها على نحو جاد توافق على الأقل إنجازَ عملٍ قوليّ وعملٍ مُتضَمنٍ في القول، وتوافق أحياناً أخرى القيامَ بعملِ تأثيرِ القول " [٢٢]، وأفرد محاضراتُه الأخيرة لتصنيف هذه الأعمالَ المُتضَمنة في القول [٢٣].

ولأوستن مبرراته المُقنعة في عدِّ الخبريّة تتضمنُ إنجازاً أيضاً، وهي مبرراتٌ مبنيّةٌ على ملاحظة الأداءِ اللغويّ في الاستعمال الفعليّ، فإذا نظرنا في جُملٍ من قبيل:

- لم أقصد المراهنةَ أو التحذيرَ أو إبداء الرأي حين قلتُ إنَّها كانت تمطر، بل كل مافعلتُه هو أنِّي أخبرتُ بذلك كحقيقة.
- حين قلتُ إنَّها ستؤدي إلى البطالة، فإنِّي لم أحذر أو أعبر عن احتجاجي، بل كل مافعلتُه هو أنِّي بينتُ الحقائق.

فهذه الجمل وما يشبهها مما نستعملُه عمليّاً، تدل على أنَّنا عندما نتحدث بما يبدو عليه أنَّه تقريريّ من العباراتِ فإنَّنا نقومُ بفعلٍ بالحقيقةِ أيضاً، والدليل على ذلك أنَّنا سنجدُ الشروط أو المعايير التي تنطبق على الإنجازيّة تنطبق عليها، فالإنجازيّةُ يجب أن تتضمنَ فعلاً ما، تمييزاً لها عن مجرد قول شيء، وهي كذلك معرضة للموفقيّة أو عدمِ الموفقيّة، و(فعل الإخبار) يلبي هذين الشرطين. مما يعني أنَّه بمرتبة الأفعالِ الكلاميّةِ الأخرى كالتحذيرِ والمراهنة ... إلخ.

ونتيجة لهذه المساواة بين (فعل الإخبار) والأفعال الإنجازيّة الأخرى ساوى (أوستن) بين صيغتي الإخبار الضمنيّة (الأوليّة) والصريحة أيضاً، إذ لا فرق بين قولك (هو لم يفعل ذلك)، وقولك (أنا أخبر أنه لم يفعل ذلك) من جهة احتمال كلتا المقولتين للتصديق والتكذيب [٢٤].

وما سبق يعني أنَّنا أمامَ نوعين من الحدث ميز بينهما أوستن وهما: **الحدث المعلوماتيّ locutionary act، والحدث اللامعلوماتي illocutionary act.** في الحدث المعلوماتيّ قد نقول شيئاً، لكنَّنا قد نستعمل المعلومات لأهدافٍ مُعينةٍ أيضاً: للإجابة عن سؤالٍ أو الإعلانِ عن حكم قضائيّ أو التحذير، وبهذا الاعتبار سننجز حدثاً لا معلوماتيّاً.

قد نقول جملة مثل : (سأكون هناك غداً) التي تبدو خبرية أو معلوماتيّة. لكنَّنا قد ننجز من خلالها حدثاً كلاميّاً مثل الوعد أو التهديد أو الطمأنة... إلخ. والنتيجة المنطقيّة لما سبق هو أنَّ كلَّ مقولة إنجازيّة بدون استثناء[٢٥].

ولا تناقضَ عند أوستن بين أن يكونَ النطق بمقولةٍ ما إنجازاً، وأن يحتمل التصديق والتكذيب. حتى بمقياس الموفقيّة أو عدمها يكون (فعل الإخبار) عرضة لجميع أنواع عدم الموفقيّة التي تتعرض لها الإنجازيات.

فقولنا مثلاً : (القطة على الحصير) يقتضي ضمناً قولنا: (أنا أعتقد أنَّ القطة على الحصير). وهذا الاقتضاء لايختلف عن قولنا : (أنا أعدُ بالمجيئ)، إذ أنا أنوي وأعتقد أنَّني ساجيئ. وهكذا سيكون فعل الإخبار عرضة إلى عدم صدق النية الذي هو أحد أنواع عدم الموفقيّة التي تصيب المنجزات أو الأفعال الكلاميّة [٢٦].

ولو دققنا افتراضات أوستن السابقة في أيّ سياق كلاميّ فعليّ، كأن يكون مثلاً خطبة سياسية، لا يمكن أن تخلو من حجاجٍ، أو مرافعة قضائيّة، أو أيّ سياق كلامي آخر، سننتهي إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها أوستن. والغريبُ أنَّ البلاغةَ التقليديّةَ التي تدرس الخطبَ والحجاجَ والكلامَ المنطوق في ضوء الملابساتِ والقرائنِ المحيطةِ به لم تنته إلى مثل هذه النتيجة. وليس لهذا إلا مبررٌ واحد، هو أنَّ البلاغة كانت مبنية على التجريد، وأنَّها كانت تبني نظرتَها إلى النصوص وهي تدرسُها وتحللُها استناداً إلى الأساسِ اللغويّ الوضعيّ الرمزيّ، حتى إذا كانت تصرحُ بمراعاةِ الجوانب السياقية، فإنَّ هذه المراعاة ذات إطارٍ محدودٍ محكومٍ بأساسٍ وضعيٍّ بالدرجة الأولى. أمّا تدقيق النظر في الاستعمالات الحقيقيّة للكلام والنظر إلى الجملِ في سياق ورودِها وملابساتِها فلا يؤكد إلا الطبيعةَ الإنجازيّة للإخبارِ أيضاً.

ولا يمكنُ أن ننتهي إلى التمييز القديم الذي يقرُّ بوجود خبرٍ خالصٍ وإنشاء (إنجاز) خالص إلا بناءً على نوع من التجريد المثاليّ غير الواقعيّ، الذي يفصل مقولات اللغة عن أي مغزىً كلامي كما يقول أوستن. و" حالما ندرك أنَّ ما يتوجبُ علينا دراسته هو ليس الجملة بل (المقولة) المستعملةَ فعلياً في موقف كلاميٍّ مُعين، لا يعود هناك احتمالٌ لعدم ادراكنا أنَّ فعلَ الإخبار هو إنجاز لفعل"[٢٧].

لقد قدَّمت البلاغةُ التقليديةُ في تصنيفاتِها وتحليلِها لهذا الموضوع أمثلة أو (نماذج) تصلحُ لكل الظروف ولكلِ غرضٍ ولكلِ مُستمع، بعيداً عن مغزى المتكلم، ومدى المطابقة مع الواقع. وهي بهذا المعنى المجرد تكون صحيحةً، لكنَّها لن تكون كذلك واقعيّاً.

يمكن أن نوضح هذا أكثر ربما من خلال المثال المنطقيّ الشهير:

الإنسانُ فانٍ – سقراطُ إنسان ... النتيجة المنطقية إذن هي : أنَّ سقراطَ فانٍ أيضاً.

هذه النتيجة لن تكونَ صحيحة إلا بهذا المفهوم المجرد المبني أساساً على الطريقة التي قُدِّم بها. فأيُّ شيء سنقدمُه بهذه الطريقة سننتهي فيه إلى النتيجة نفسها، أمّا واقعياً فلن نجدَ المُعطيات الصحيحة أو المُقدمات الصحيحة دائماً. هناك دائماً احتمالٌ لفرضيّات خاطئة نكونها يبنى عليها الحوار.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

لو قلنا مثلاً إنَّ : أ = ب ، وأن ب = ج ، بالتأكيد سيكون أ = ج . أياً كان المقصود بهذه الرموز.

ولو أردنا أن نطبقَ القاعدة السابقة على كل سياقٍ مُحتمل سيجوزُ لنا أن نقول مثلاً: إذا كان الأسود أحمر، والأحمر أبيض، إذن الأسود أبيض. وهذا ما لا يصدقه الواقع طبعاً.

في حوارنا الفعليّ اليوميّ عندما نستعمل اللغةَ لا نقوم بعملية فهمها أو تأويلها بناءً على المعنى الوضعيّ الرمزيّ البسيط فقط، فثمة عمليات استدلالية لا يمكنُ فصلُها عن القدرات البشرية على نحو عام، والمعارف التي تخص الكون، وهي ليست من خصائص استعمال اللغة. وعندما نحاولُ فهم المتكلم سننسب له حالاتٍ ذهنيّة معينة – نفترض أنَّه يعتقد اعتقاداتٍ مُعينة – وهذا هو مايصطلح عليه بـــ **(اسيتراتيجية التأويل)** التي توظف القدراتِ البشريةِ العامّة، وهي قدراتٌ لا تختص باللغة وتأويلها فقط . لكن ونحن نقومُ بذلك قد لا نجدُ المُعطياتِ الصحيحة منطقيّاً في كُلِّ وقت. ولن تكونَ افتراضاتُنا التي نبني عليها الحوارَ، وتأويلُ المقولاتِ صائبةً بالضرورة، بل هي عُرضة للخطأ. وماسنستنتجُه وما نفهمُه فيما يخص اللغةَ سيكون مستمداً من قدراتنا الذهنيّة، وخبراتُنا حولَ العالم والمتكلمين، التي قد تتطابق مع الواقعِ الموجودِ فعلاً، أو لا تتطابقُ معه [٢٨].

يمكن توضيح هذه المسألة بالمثال البسيط الذي تقدمه **(آن روبول)** و**(جاك موشلار)**: لو عرضنا على شخصٍ ما – صديق مثلاً – تناولَ القهوةِ بعد العشاء مساءً وأجاب: (القهوة تمنعني من النوم). وهو جواب لا يمكن أن نفهمَه اعتماداً على أي عرفٍ اجتماعيّ. قد نفهم منه الرفض، وفي هذه الحال سنكون على صواب لو كان عند صديقنا سفر صباحاً، وكان عليه أن يقطع مسافة طويلة بالسيارة؛ لذلك عليه أن ينامَ باكراً. وسنكونُ قد أخطأنا الفهم وأنَّ الجوابَ يعني **(نعم)** فيما لوكان هناك فيلمٌ ينتظرُه سيعرضُ في ساعةٍ متأخرة، ومن ثمَّ ستساعدُ القهوة في بقائِه مستيقضاً. ولو كنا نعلم بهذه الأمور بداية لكان المقصود بالجواب مَعروفاً أيضاً[٢٩].

مع ذلك قد تكون استراتيجيتنا في التأويل **(نسبة الحالات الذهنية)** عرضةً للخطأ كما هو الحال مع المثال السابق، وهذا المثال الذي يذكره **(جورج يول)** لامرأة جالسة في حديقة عامة وأمامَها كلبٌ ضخم مستلقٍ على الأرض. يأتي رجلٌ ويجلس بجانبِها ويسألها أيعضُّ كلبُك؟

فتجيبه : لا

فيحاولُ مداعبةَ الكلبِ الذي يعضُّه بعد ذلك فعلاً.

وعندما يسألُها مستغرباً قولها سابقاً: أنَّ كلبَها لا يعض!!

تقول المرأة : صحيح، ولكن هذا ليس كلبي[٣٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

هذه الأمثلةُ المأخوذةُ من الواقع الذي نعيشُه يوميّاً، تقدم لنا تصُوراً بسيطاً لأمثلةٍ واقعيّة أخرى أكثر تعقيداً، ومبنيّة على ملابساتٍ شديدة التشابُك تتطلبُ استدلالاتٍ ذهنيّة مُعقدة. وهي أمثلةٌ تقدمُ لنا أيضاً حالةً واحدةً من حالاتٍ كثيرةٍ تُخطئ فيها استراتيجيتنا في التأويل؛ لأنَّنا بنيناها على مُقدماتٍ خاطئةٍ، إما لاعتقادنا بأنَّها مُقدماتٌ صائبة، أو لأنَّنا لم نكن نعلمُ بأنَّها خلافُ الواقع، أو لأنَّنا كُنَّا ضحيةَ تلاعُبٍ مقصودٍ، أو غير ذلك من الأسباب، التي قد ترتبط أيضاً بتصوراتنا المبدئيّة التي نكونها عن الأشخاص أنفسهم، ولهذا قد نسأل المتكلمين أحياناً عن مقاصدهم؛ لأنَّها غير مفهومة لنا.

والمغزى هنا من ذكر كُلِّ ما سبق هو أنَّ مسألة الخبر (التقرير) والإنشاء (الإنجاز) بمفهومها التقليدي – مثلها مثل مسائل كثيرة مبنية على مراعاة الجانب التواضعيّ الرمزيّ من اللغة فقط – تفتقرُ لما يؤيدها عمليّاً، ولا يمكنُ أن تتحقق إلا بنوعٍ من التجريد غير الواقعيّ. وهذه المسألة لا تتوقف خطورتها على المفاهيم البلاغيّة، وإنّما تعني كذلك كل من يستعمل اللغة، ويتعامل مع النصوص المختلفة من قُضاة وكُتاب قانون أو دستور أو باحثين في أصول الفقه. فالنظر إلى الأمور بهذا المِنظار التداوليّ الجديد لن يُبقي الأحكام القديمة حول دلالة الأمر والنهي، وما له علاقة بالوجوب أو عدمه، والصيغ المقررة لذلك قائمة بالطريقة نفسها. وهنا ربما سنكون أمام تفسير جديد لكل مايتعلقُ بالنصوص. وربما يمكن أن نقول على سبيل الاستطراد إنَّ بعض الأحكام المتطرفة دينياً ربما استندت إلى أنموذج وضعيّ في فهم اللغة يتسمُ بالجمود، وإمكانيّة تطبيقه على نحوٍ عام لا يجد مصداقه على أرض الواقع. بعبارة أخرى: أنَّ ما ننسبِه للصيغة اللغوية من وجُوبِ الفعلِ، أو عدمِ الفعلِ هو ليس من دلالةِ الصيغةِ الوضعيّة نفسها كما يفترض، بقدر ما يمثلُ دلالةً تداوليّةً تختلف بناء على السياقات التي وردت فيها، وطبيعةِ المُلابسات المرتهنة بها، بدليل إمكانيّة التعبير عنها بطريقة مختلفةٍ وبأكثرَ من صيغة.

كذلك لو تأملنا المعنى في ضوء الاستعمال الفعليّ الواقعيّ (التداوليّ) بمفهومه العام – السياقيّ والمرتبط بنظرية أحداث الكلام – سنجد أنَّ التعميمَ الذي أطلقه البلاغيون العرب حولَ دلالة الجملة الاسميّة على الثبوت والدوام، ودلالة الجملة الفعليّة على التغير والتجدد، لا يمكنُ أن يصدقَ على جميع الحالات. فالتحليل اللغويّ والبلاغيّ العربيّ يساوي مثلاً بين هاتين الجملتين:

- أركضُ في المساء.
- مَرِضَ عميدُ الكُليّة.

لابتدائهما بفعلٍ، ومن ثم كلاهما جملتان فعليتان تدلان على الحدوث والتجدد، وهكذا يُعاملان في كُل سياقات الاستعمال المختلفة، لكنَّ تدقيقَ النظرِ في الدلالة الوضعيّة نفسها قبلَ التداوليّة، يدل على أنَّ الجملتين مختلفتين من جهة المعنى. فالأولى تتضمن نشاطاً قام به شخصٌ ما، أمّا الثانية فتدل على حَدَثٍ تأثَّرَ به شخصٌ ما، لذلك هما من ناحية المعنى مختلفان، وإن ابتدأت كلاهما بصيغة فعليّة.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وبناءً على تحليلهم تُعد الجملتين:

- يُكلفُ الكتابُ عشرين ديناراً .
- كُلفةُ الكتابِ عشرون ديناراً.

جملتين مختلفتين أيضاً. وكذلك الحال مع جُمَل أخرى مشابهة مثل:

- يُشبه زيدٌ أباه
- زيدٌ شبيهُ أبيه.

وإن كان النظر في معناهما الوضعيّ والسياقيّ التداوليّ يدل على أنَّ الجملتين تدلان على معنًى واحدٍ، فهما تصفان وضعاً قائماً ثابتاً – حالةً مُعينةً – ليس مُتغيراً أو مُتجدداً بناءً على الأساس الذي يستندون إليه في التفريقِ بينهما. مما يدل على أنَّ هذه الأحكامَ المرتبطةَ بدلالة (الجملة الفعلية والاسمية) قائمةٌ على أساسٍ من التجريدِ غيرِ الواقعيّ أيضاً. وأنَّ الاعتبارات السياقيّة المراعاة في هذا الشأن هي أشبه بمعايير عامة وضعت لتناسب كلَّ موقف، لكنَّها هنا تتعارضُ مع الواقع الفعليّ للاستعمال. حتى عند النظرِ إليها من أساسٍ وضعيّ وليس بناءً على المنظور التداوليّ سننتهي إلى هذه النتيجة نفسها، مما يعني بعبارةٍ أُخرى أنَّ دلالة هذه الجُمل تختلف باختلاف السياقات اللغويّة وما يرتبطُ بالمواقف منها، ولا ترتبط بالصيغة الصرفيّة للاسم أو الفعل دائماً. لذلك يرفض التحليل الوظيفي للبنية الوضعيّة الرمزيّة – على سبيل المثال – عدَّ الجُملَ الأولى جملاً متشابهةً والجُمل الثانية جملاً مختلفةً على نحو مما نجده في التراث البلاغيّ العربيّ، وهنا يكون علينا أن نعيدَ النظرَ في التعميمِ السابق كُلياً لضعفِ الأساسِ الوضعيّ والتداوليّ الذي يستند إليه، وليس في مفهوم الخبر والإنشاء فقط.

وقد اتضح كذلك أنّ افتراض تعميم تقسيم الكلمة على (اسم وفعل وحرف) غير صحيحٍ بالضرورة كما كان يُفترضُ سابقاً على نحو مما قرَّرَه النحويون، واعتمده البلاغيون بقوة في تحليلاتهم للمقولات اللغوية. فهناك لغاتٌ لا تُميز بين أسماءٍ وأفعالٍ كبعض اللغات الهنديّة الأمريكية، ولغاتٌ أخرى تعبر عن الأسماء التي من قبيل: (موجة، وشرارة، ودوامة) ...إلخ من الأحداث ذات الديمومة القصيرة بصيغة أفعال، كما في لغة (الهوبي) وهي من لغاتِ الهنود الحُمُر. لذلك تكون ترجمة جملة (هناك نهر) في بعض هذه اللغات قريبة من قولنا: (إنَّها تنهر). مما يعني أنَّ هذا التقسيمَ لأصنافِ الكلامِ لا ينطبقُ على الواقع بالضرورة، وأنَّه يختلفُ من لُغةٍ إلى أخرى. ومن الضروريّ أن نُذكِّر هنا بأنَّ التقسيمَ الثلاثيّ القديم للكلام العربيّ نفسه قد أعيد النظر فيه حديثاً على نحو أكثرَ دقة بعد الإفادة من هذه الحقائق اللسانيّة المتعلقة بوصف اللغات، وتطور مناهج التحليل والبحث اللغويّ[٣١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

***أوستن والافتراض المسبق**

مما ناقشه أوستن من قضايا هو ما يخص ما يُسمى بالافتراضِ المسبق presupposition الذي يُعرف بأنَّه " الفرضيّة التي تُبطِّنُ إخباراً ما، وتبقى قائمة حتى بعد نفي الجملة " [٣٢]. وهي مسألة أصبحت لاحقاً من حقولِ التداوليّة التي اتسعت بشكل ملحوظ. ولا يمكنُ أن يخلو منها حوارٌ يوميّ بواقع الحياةِ الفعليّ. ومن أمثلتها هذه المقولات :

- متى استقالَت نجوى من الوظيفة؟
- لم أحصل على رقمِ هاتِفك.

ففي كلا الجملتين افتراضٌ مسبقٌ هو أنَّ نجوى كانت موظفة في الأولى، وأنَّ المُخاطَب في الثانية عنده هاتف. وهذا الافتراضُ المُسبق يبقى قائماً في حالتي النفي والإثبات وكذلك في حالة الاستفهام.

والدليلُ على وجودِه أنَّ الجملة الأولى على سبيل المثال يُمكن نفيها بطريقتين مختلفتين، فقد نقول: هذا غيرُ صحيح نجوى لم تكن موظفةً / أو لم تستقل نجوى من الوظيفة.

هذه المسألة وما يشبهها كانت تعد مناقشتُها حكراً على البُحوث المنطقيّة الفلسفيّة. وما يكسبُها أهمية تداوليّة لغويّة هو أنَّها مثل أيّة جملة فعليّة إنجازيّة عُرضة لحالات عدمِ الموفقيّة نفسها، فلو قال شخص ما: (أوصي لك بداري). سيفشل الفعل فيما لو كان القائل لايملكُ داراً مثلاً؛ لانتفاء الشرط الثاني من شروطِ الموفقيةِ الذي يتطلب أن يكونَ الأشخاصُ والظروفُ المقصودةُ مناسبين للقيام بالإجراء في تلك الحالةِ المعينة. وبالمثل يخفق الفعل (الإنجاز) في قولنا: (كل أولاد زيد نباتيون) فيما لو لم يكن له أولاد[٣٣]. وبما أنَّ هذه المسألة لها جانبٌ دلاليّ لغويّ واضحٌ متصل باستعمال الجُمل وفهمها وكيفية التعامل معها نفياً أو إثباتاً، سيكون لأوستن الفضل في إعادة العناية بها إلى حقلِ اللغةِ بعد أن أهملتها الدراساتُ اللغويّةُ والبلاغيّةُ قديماً وحديثاً، فالاقتضاءُ مما ينبغي قبولُه في التواصل حتى يتسنى للمخاطبين أن يتفاهموا [٣٤].

من جهةٍ أُخرى تكشف معالجةُ أوستن خصوصيّة بعض كلماتِ اللغةِ، التي يمكن أن يُوسَّعَ الافتراضُ المسبقُ من خلالها مثل : استمر/ توقف / كفّ / استأنف / ثانية / آخر... إلخ. فقولنا: (كف زيد عن الكلام) يستلزم أنَّه كان يتكلم قبل ذلك، و(نظف الغرفة) يستلزم أنَّها لم تكن نظيفةً قبلها، وهكذا مع ملاحظة أنَّ هذه المسألة لها طابعٌ عام لا تختصُّ به لغةٌ دونَ أخرى؛ لأنَّه مرتبطٌ بالمعنى المعجميّ لهذه الكلمات التي تتسم بهذه الخصوصيّة، وإذا كانت الدراساتُ اليونانيّةُ القديمة قد ركَّزت على بعض هذه الجوانب، فإنَّ ذلك كان لاعتباراتٍ منطقيّةٍ محضةٍ، وليس لاعتباراتٍ لغويّةٍ أو بلاغيّة[٣٥].

الميزة الأخرى للافتراضِ المُسبق التي يتبدى لها وجهٌ بلاغيّ واضحٌ له أهمية كبيرة يتمثل بدوره في عملية الانسجام والحفاظ على تماسك الحوار وديمومة الاتصال، بصرفِ النظر عن كون هذا الافتراض المسبق متحققاً أو صادقاً فعلاً أو أنَّه غير ذلك – وهذا هو المقصود بأنَّ المُقدِماتِ الصحيحة لا تتوفرُ دائماً – فالحِوارُ يقومُ بين المتخاطبين من خلال استنتاجاتِهم لافتراضاتٍ مُعينةٍ من تفاصيلِ الحوار أو بالعبارة التي استعملناها سابقاً من خلال نسبتهم حالاتٍ ذهنيّةٍ للآخرين. فهناك " معلوماتٌ مُحصلةٌ سلفاً ضروريّةٌ لاغنى عنها في نجاح التواصل. فلا يمكن إلغاؤها من دون قطعِ عمليةِ التواصل. فالاقتضاءاتُ تظلُّ قارَّةً في الأسئلة والأجوبة، وتمثلُ في نهاية المطافِ الخيطَ الذي ينتظمُ الخطابَ (مبدأ الانسجام)، وبغيابِه يتحولُ كلامُ المتخاطبين إلى حديثٍ متهافت " [٣٦]. وفي هذا مايفسرُ كيف دخلت هذه القضايا سَريعاً ميدانَ اهتمامِ اللسانيّات ما إن أبرزت الدراسات التداوليّة جوانبَها السابقة.

هذه أهم القضايا التي ناقشها أوستن بشكلٍ عام، وبالرغم من خُطورةِ الجوانبِ التي بحثَها، ومدى أثرها في دراسةِ اللّغةِ ودورِها في إعادة مباحثَ متعددةٍ لساحةِ البحثِ اللسانيّ، والتنبيه إلى خُطورةِ جوانبَ أخرى لم يُعنَ بها سابقاً على نحو مماثل، أو لم يلتفت لها بهذه الطريقة وهذا التركيز، لم تخلُ مما يثيرُ جدلاً أو يتطلب تعديلاً، ولا سيّما مع وجودِ بعض الثَغَرَات مثل إهمال المحتوى القضويّ إلى حدٍ كبير، وبيانِ الكيفيّة التي تتضحُ من خلالِها الجوانبُ المعرفيّةُ المؤثرة في كلامِ مستعملي اللّغة على نحوٍ دقيقٍ، لنتجنبَ الإفاضةَ بالاعتمادِ على الجانب الوضعيّ الرمزيّ الذي كان أوستن نفسه ينتقده ، وهذا ما حاولت أن توضحَه دراساتُ من جاء بعدَه مثل (سيرل) و(غرايس) وآخرين.

المبحث الثالث: مقترحات سيرل أهميتها ومدى التشابه والاختلاف مع أوستن

كثيراً مايقترن اسم **(سيرل)** باسم **(أوستن)** في الحديثِ عن التداوليّة، بل هما يُعدَّان معاً واضعي نواةَ التداولية[٣٧]، لكنَّ هذا لم يمنع بطبيعةِ الحالِ أن يكونَ للأخير بعض التصوراتِ المختلفة. ففي الوقت الذي يركز أوستن نظرته على مقاصد المُتكلم، يولي **(سيرل)** أهمية للمستمع. وفي الوقت الذي يعتبر أوستن المغزى الكلاميّ مساوياً للتحقيق الناجحِ لمقاصدِ المُتكلم، يعتبره سيرل ناتجاً من نواتج تفسير المستمع. فقد يقول المتكلم مثلاً: (أعدك بالمجيئ) معتقداً في نفسه أنَّه أعطى وعداً، ويكونُ قد أنجز ببلادةٍ فعلي (التحذير) أو (التهديد)؛ لأنَّ المستمعَ ببساطة قد لا يريده أن يأتيَ غداً[٣٨].

رفض سيرل كذلك إقصاءَ أوستن لمحتوى الملفوظ نقداً، أي: المحتوى القضويّ للجملة، لأنَّه يعني أنَّ أيّ ملفوظ يمكن استعماله لإحداث أثرٍ تداوليٍّ مطلوبٍ وليس الأمرُ كذلك قطعاً. لهذا ميز بين نوعين من المحتوى : **المحتوى القضويّ والمغزى الكلاميّ**. وغالبية الجُمل المستعملة في إنجاز الأفعالِ الكلاميّة تحتوي على هذين الجزأين، أي: العنصر الدال على القضيّة والوسيلةِ الدالة على المغزى الكلاميّ. وهذا يمكن توضيحه بأنَّ جملة (أنا أعدك بالمجيئ) يمكن نفيُها بطريقتين مختلفتين: الأولى هي: (أنا لا أعدكَ بالمجيئ)، والثانية هي : (أنا أعدكَ بعدم المجيئ). والأولى مثالٌ على نفي الفعل الكلاميّ، أمّا الثانية فهي مثال على نفي

القضية. ونفي القضيّة لا يغيرُ شيئاً في الفعل الكلاميّ؛ لأنَّ النفيَ سيولدُ الفعلَ الكلاميّ نفسه لكن مع قضية أخرى. أمّا نفي الفعلِ الكلاميّ فإنَّه سيغيرُ وضعَ الفعلِ الكلاميّ؛ لذا ينبغي التمييز بعنايةٍ عند سيرل بين المعنى الحرفيّ للجملة، وما تعنيه الجملة عندما يُنطَق بها لإنجاز عمل لغويّ؛ لأنَّ معنى المنطوق يفترقُ بطرقٍ مُختلفةٍ عن المعنى الحرفيّ (الوضعيّ) للجملة[٣٩]. وهكذا تضعنا التداوليّة ثانية أمامَ تحليلٍ دقيقٍ للمعنى والكيفية التي يتم بموجبها تأويل المقولاتِ اللغويّةِ وفهمِها.

ميَز سيرل بين نوعين من أحداثِ الكلام أيضاً: **أحداث الكلام المباشرة direct speech acts، وأحداث الكلام غير المباشرة indirect speech acts** وهو تمييزٌ شبيهٌ إلى حدٍ ما بما كانت تُعنى به البلاغةُ التقليديّةُ في إطارِ ما يُسمى بالتورية أو التعريض. فالحوارُ اليوميّ مليئٌ بالتلويحاتِ والسخريةِ والإيحاءاتِ والتعريضاتِ، وغيرِ ذلك مما يختلف فيه المغزى الكلاميّ عن المعنى الوضعيّ الحرفيّ لصيغة الجملة، والأمثلة على هذا النوع من المَقولاتِ أكثر من أن يمكن حصرُه. كأن نقول على سبيل المثال:

- متى ستأتي إلى البيت ؟ (أي تعال إلى البيت).
- هذا البيتُ غير نظيف. (نظف البيت).
- الجوُّ باردٌ هنا. (أغلق النوافذ).
- لقد تزوجت وتحسَّن وضعُها منذُ ذلك الحين. (فكِّر بالزواجِ منِّي).

لكن خلافاً لما تراه البلاغة التقليدية يرى سيرل أنَّ الصراحةَ والوضوحَ من الأمورِ التي قلما يلجأُ إليها المتكلمُ خارجَ الإطار الرسمي، وأنَّ مستعملي اللغة في الأغلبيّة الغالبة يتلفظون بمقولاتٍ ويعنون بها شيئاً آخر غير معناها الوضعيّ؛ وذلك لأسبابٍ كثيرةٍ تحدَّثَ عنها ذات طابعٍ متصلٍ بالعلاقات الاجتماعيّة مثل مبدأ التأدبِ الذي تختلف طبيعتُه من مجتمع لآخر، أو لأغراضٍ دفاعيّة تُجنِبُ المتكلمَ الإحراج في بعضِ المواقف ... إلخ من الأسبابِ الأخرى[٤٠]. وما يفترضُه سيرل يصدِّقُه الواقعُ الفعليّ لاستعمالِ المتكلمين الذي نعايشُه يومياً مراراً وتَكراراً، وهو يدل مرة أخرى وبدون أي شك على أنَّ المباشرة لا يمكنُ أن تكون أصلاً إلا بناءً على افتراضٍ قائمٍ على التجريدِ الذي يخالِفُه الواقع.

لكن ثمة مسألةٌ على قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة تخص هذا الموضوع، وهي أنَّ سيرل بتفسيره للمغزى الكلاميّ ينطلقُ من الأساس الوضعيّ. فهو يرى (**أنَّ كُلَّ جُملة في اللغةِ لها مغزًى كلاميّ يتولدُ من صيغتها الشكليّة أو النحويّة**). فعند النطق بجملة استفهاميّة مثلاً يعتقد سيرل أنَّك في المقام الأول تسألُ سؤالاً، بصرف النظر عن أي فعلٍ آخر يمكن أن تنجزَه بواسطة ذلك السؤال. لكن يمكن أيضاً أن يُنجَزَ مع السؤالِ فعلٌ كلاميّ آخر غير الذي تدلُ عليه الصيغةُ النحويّة بطريقةٍ مباشرة. وهذا الفعلُ الأخيرُ غير المرتبطِ مباشرةً بالصيغة النحوية هو الذي يمثل الفعلَ الكلاميّ المباشر، أمّا الأول الحرفيّ الوضعيّ فيمثلُ الفعل الكلاميّ غير المباشر. ومن أمثلته الشهيرة مقولة: (هل تستطيعُ أن تناولَني الملحَ ؟) والاستفهام فيها هو الحدثُ غير المباشر، أمّا الحدثُ المباشر فهو طلبُ تمكينِه من الملح[٤١].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وبالعودةِ إلى الحديثِ عن استراتيجيّة التأويل سنقول إنَّ سيرل لا يفهمُ الدلالةَ إلا على نحوٍ وضعيّ – على نحو مما تؤكدُه آن روبول وجاك موشلار– فعمليةُ التفكيرِ أو الاستدلال التي جرى بموجبها أن استدل الشخص الموجه له الاستفهام على أنَّ السائلَ يطلبُ ولا يستفهمُ أنَّه – أي: السائل – يعرف سلفاً أنَّه – أي: المسؤول – يمكنُهُ القيامَ بذلك، لهذا فالأرجحُ أنَّه يريد تمكينَه من الملح وليس السؤال إن كانَ باستطاعتِه ذلك أم لا؟ وهذا الطلبُ مرتبطٌ بالصيغةِ الوضعيّةِ، إذ من المتعارفِ عليه والمتواضعِ عليه أن يُستعمل الاستفهامُ ويرادُ به الطلب. وهذا هو معنى (المغزى الحرفيّ) الذي يُنسب إلى سيرل القول به[٤٢]. بالإضافة إلى ذلك يعتقدُ سيرل أنَّه " لا توجدُ حالةٌ ذهنيّة لا يمكنُ أن تكونَ موضوعَ تعبيرٍ صريح ... وحينئذٍ يؤدي الأخذ بشفافيّة الحالاتِ الذهنيّة إلى اختزالِ ملاحظةِ هذه الحالات بملاحظةِ الجُملِ التي تُعبرُ عنها، أي: ملاحظة السلوك اللّغويّ للأفراد. وهذا مايجعلنا أقربَ إلى منظور السلوكيّة منا إلى منظور العلوم المعرفية " [٤٣].

ويكمُنُ الفرقُ بكون التداوليّة تُقِرُّ بوجودِ الحالاتِ الذهنيّة المتمثلةِ بمقاصدِ المتكلمين، لكنَّها بالطريقةِ التي قدَّمها بها أوستن وسيرل تبدو حالاتٍ ذهنيّة شفافةٍ إلى حدٍ ما[٤٤]. ومع كون الاقتراحاتِ السابقةِ لها قيمتها العمليّة واللغويّة التي تستمدُّ أهميتَها من الجوانب اللّغويّة الجديدةِ التي سلَّطت النظرَ عليها والقضايا التي حاولت تفسيرَها على نحو يمكنُ أن تتغيرَ معه كثيرٌ من وجهات النظرِ القديمةِ والأفكارِ السائدةِ حولها . تبدو التداوليّة المتمثلة بمعالجةِ أوستن وسيرل غيرَ قريبةٍ جداً من العلومِ المعرفيّةِ التي زامنت نشأتَها. وعلى الرغم من انتقادِها لسيطرةِ الجانب الوضعيّ على دراسةِ اللغةِ، بقي هذا الجانبُ حاضراً فيها بقوة على نحو مما يظهرُه تفسيرُ سيرل لأفعالِ الكلامِ المباشرةِ وغيرِ المباشرة، وكذلك رأيه في المغزى الحرفيّ. وليس هناك تركيزٌ مباشرٌ على الجوانبِ الإدراكيّة والذهنيّة التي ينبني عليها الاستدلالُ في الاستعمالِ اللغويّ الفعليّ المُتسِم بالتعقيد، لذلك تُوصَفُ التداوليّة بهذه المرحلةِ بأنَّها تداوليّةٌ لسانيّةٌ تستند إلى مقاربة ترميزية للغة، وليست تداوليّةً معرفيّةً. ولا سيّما أنّها اعتبرت تأويلَ اللّغة بمثابةِ عمليةٍ شفّافةٍ واضحةٍ مما لم يفسح مجالاً لعملياتٍ استدلاليّة[٤٥]. ولهذا السبب بقيت كثيرٌ من الجوانبِ التي تخص العمليةَ المعقدةَ لفهمِ اللّغةِ وتأويلها غيرَ واضحةٍ إلى أن تحققت نقلةٌ نوعيّةٌ متمثلة بأعمال (غرايس) الفيلسوفِ اللغويّ المعاصر لسيرل، الذي كان له رؤيتُهُ التداوليّةُ الخاصّة.

المبحث الرابع:مقترحاتُ (غرايس) وأثرها في تأويل المقولات اللغوية ودراسة المجاز والصورة الفنيّة

ثمة جوانبٌ لغويّةٌ معقدةٌ لا تغطيها تفسيراتُ **(أوستن)** ولا تنجح آراء **(سيرل)** اللاحقة في الإجابة عنها، ولا سيّما ما لهُ عَلاقة بتفسيرِ الاستلزاماتِ الحواريّةِ والإيحاءاتِ المُتولدةِ من المقولاتِ اللغويةِ المختلفة. فعمليّة استعمالِ اللّغة أكثرُ تعقيداً وأقلُّ شفافيةً مما تصورُهُ المقترحاتُ السابقةُ بكثير. وفي حالاتٍ كثيرةٍ يكون هناك تناقضٌ بين ما نقولُهُ وما نعنيه، قد نقولُ شيئاً ونعني به شيئاً آخرَ مختلفاً تماماً، وقد يكونُ ما نعنيه أكثرَ بكثيرٍ مما نقوله فعلاً. مما يعني أنّ التراكيبَ اللّغويّة الوضعيّة لا تستنفدُ أو تستغرقُ ما يعنيه المتكلم، ولمعرفةِ ما يعنيهِ علينا أن ندرسَ أيضاً التهكمَ والاستعارةَ أو المجازَ على نحو عام والتلويحَ أو التعريضَ غيرَ

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

المباشر. ومن خلالِ تفسيرِ التعارضِ بين المعنيين الوضعيّ (الرمزيّ) والتداوليّ (السياقيّ) يحاول أن يفسر (غرايس) هذه المسألةَ التي طالما شغلت اللغويين، وعُدّت بمثابةِ ثغرةٍ في مجالِ علم الدلالةِ والفعليّات أيضاً، وهي: (كيف يتسنى لنا أن نعنيَ أكثر مما نقوله فعلاً؟). وكما هو معروفٌ لا نجد جواباً عن هذا السؤالِ في البلاغةِ التقليديّةِ، ولا محاولةً حقيقيّةً حتى للإجابةِ عنه، أو للتعريفِ بأهميّتِه على أقلَ تقدير(٤٦).

لتوضيحِ ما سبقَ يفرق (غرايس) في إطارِ نظريته أولاً بين نوعين من المعنى: **الأول: هو معنى الجملة sentence meaning** وهو المعنى الحرفيّ الوضعيّ، الذي يمكنُ لأيِّ شخصٍ التلفظَ به في مناسباتٍ مختلفة، ولا يتغيرُ بتغير هذه المناسبات، **والثاني: هو معنى المُتكلِم speaker meaning** أي: المعنى المقصود في التواصلِ المرتبطِ بسياقٍ مُعينٍ، وهو يتغيرُ بتغيرِ المُلابساتِ والقائلين. ومن خلالِ هذا التمييز يحاول أن يتجنبَ غرايس بعضَ الإشكالات التي وقعت فيها نظرية أوستن، إذ يعني هذا مسألتين:

الأولى: بعض الآثار فقط يمكن أن تتحققَ لدى السامعِ، فالأثرُ المرتبطُ بجملةٍ أمريةٍ مثلاً يتحققُ عند السامعِ عندما يعتقد هذا الأخير أنَّ المُتكلِم يعتقدُ أنَّ ما يقولُهُ صادقٌ. ولا يدخلُ في هذا الأمر المرتبط بالسخرية أو الذي يُعنى به الاستحالة.

الثانية: نجاح هذه الآثار ليس أمراً محسوماً بالضرورة، وإنَّما يعتمدُ على النيّةِ أو القصدِ الذي يعتمدُهُ المُتكلِم لإنتاجِ الجُمل(٤٧).

وفي إطارِ التفريق بين هذين المعنيين يأتي حديث غرايس عن التلويح، الذي لم يكتفِ بتوضيحه على نحو عام كما فعل سيرل، وإنَّما قسَّمَه على قسمين:

- **تلويحٌ عرفيٌّ (وضعيٌّ) conventional** مرتبط بألفاظٍ معينة يزول بتغييرها، مثل (لكن) التي تُلوِّحُ بوجودِ تناقضٍ بين المعطوفينِ خلافاً للواو، وإن كانا يمتلكان الشروطَ المنطقيّةَ نفسَها؛ لذلك لا يمكنُ استبدالُها بها.

- **تلويح حواريٌّ غير عرفيّ non conventional** ، وهذا بدوره ينقسم على قسمين: **حواريٌّ عام generalized** لا يحتاج إلى سياقٍ خاص، مثل قولنا: (لديَّ ثلاثةُ أولادٍ)، الذي يُلوِّحُ عادةً أنَّه لديَّ ثلاثةٌ لا أكثرَ، ويُسمى أيضاً بالنمطيّ. **وحواريٌّ خاص** يتطلبُ سياقاً مُحدداً خاصاً (سيناريو). فلا يمكنُ أن نفهمَ أنَّ المُراد بمقولة (الجوُّ باردٌ هنا)، هو أغلق البابَ أو أشعل المدفأةَ، لو لم توجد معلوماتٌ متبادلةٌ بين المتخاطبين يتم عن طريقها التوصل إلى هذا الاستنتاج، ولا يمكنُ أن يكونَ هذا الطلبُ سائغاً إلا لو كان البابُ مفتوحاً على سبيل المثال، وكان بإمكانِ السَّامعِ أن يقومَ بما طُلِبَ مِنه(٤٨). ومثلُ هذا يصدقُ على جميعِ الجُمَلِ المُتقدِّمة في الحديثِ عن فعلِ الكلامِ المباشرِ وغيرِ المباشرِ عندَ سيرل.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وهذا الأخير يفسره **(غرايس)** من خلال قواعدَ تُسمى بـــ **(قواعد التعاون)** أو **(مبادئ الحوار)**، إذ يَفترِض أنَّ أحداثَ الكلامِ لا تؤدي " أدوارَها في الكلامِ إلا إذا سايرت معاييرَ مُعينةٍ تُسمى ظروفَ اللّياقةِ، التي يتقبلُها الناسَ تلقائيّاً في التواصل " (٤٩).

هذه المبادئ يلخصها **(غرايس)** بأربع قواعد:

١- **قاعدة الكمية maxim of quantity**: وتعني أنَّ الإسهامَ في المعلوماتِ يجبُ أن يكونَ بقدرِ ما هو مطلوب، وليس أكثرَ من ذلك.

٢- **قاعدة النوعيّة maxim of quality**: وتعني جعلَ الإسهامِ صحيحاً، فلا يُقال ما هو خطأ، أو يحتاج إلى دليل.

٣- **قاعدة العلاقة maxim of relation**: وتعني أن يُقالَ الكلام في المقامِ الملائم.

٤- **قاعدة الطريقة maxim of manner**: وتعني تجنبَ غُموضَ التعبير وإبهامَ المعنى، وإيجازَ الكلامِ وجعلَه مرتباً (٥٠).

إذ يفترضُ **(غرايس)** أنَّ المُتخاطبين يُسهمون بالمحادثةِ بطريقةٍ عقلانيّةٍ ومتعاونةٍ لتيسير تأويلِ الأقوال. واحترامُهمُ المتبادلُ لهذه القواعد هو الذي يسمحُ للمتقبلِ بإنشاءِ دلالة، ومن خلالها أيضاً يُمكِنُ تفسيرَ الكيفيّة التي يتم بها تجاوزُ المعنى الحرفيّ على نحوٍ تُقامُ فيه دلالةٌ غير مباشرةٍ ممكنة. وهذا يعني كما يقول **(بلانشيه)**: إنَّنا نحتاجُ إلى افتراض أنَّ المُتكلِم والسامِع لهما معارفٌ عامة عن العالم، ولهما كذلك ملكاتٌ ذهنيّةٌ مُعينَة (٥١).

ووجهُ الطَرَافةِ في هذه القواعد لا يتمثلُ باحترامِ المُتخاطِبين لها، وإنَّما بالقدرةِ على استغلالِها، وذلك من خلال مخالفتها. فالمُتكلِمُ قد يخالفُ إحدى هذه القواعد سراً وبهدوء، كما في حالةِ الكذب، أو عدمِ توفيرِ معلوماتٍ كافيةٍ أو ذاتِ صلة. وقد يتقصدُ علناً أن لا يطيعَها، وفي هذه الحالة يتولدُ تَلويحٌ مُتَعمَّد. وقد يتقيدُ بها، ويكون معتمداً على قدرةِ المُخاطَبِ على التوسعِ في تفسيرِ الكلامِ المنطوق، عن طريقِ الاستنتاجِ المُباشِرِ المَبنيّ على افتراضِ أنَّ المُتكلِمَ يُطيعُ القواعد. وإذا أردنا أن نربطَ الحديث هنا بالحديث عن الاستلزام الحواريّ الذي تحدَّثَ عنه سيرل من دونِ أن يذكرَ له تفسيراً مقبولاً، سنقول إنَّ هذا الاستلزامَ يتولدُ من خَرقٍ مقصودٍ لهذه القواعد(٥٢).

ومن جملة ماتفسرُهُ هذه القواعدُ الوجوهَ البلاغيّةَ من توريةٍ واستعارةٍ وكنايةٍ وسخرية ... إلخ، مما له علاقةٌ بالمجازِ، إذ تتولدُ من خلال استغلالِ خرقِ قاعدةِ النوع. وهنا يتوضح لنا لأول مرة الكيفيةُ التي يُستدلُ بها على المجازِ على نحوٍ واضحٍ صريح، من دونِ أن يُكتفى بذكرِ كلمةِ (القرينة) التي لا نفهمُ منها إلا مَعنًى عامًّا مبهماً غيرَ واضحٍ، سواء أكانَ المقصودُ بها ما يمثلُ قرينةً لفظيّةً أم ما يُقال بوصفِه إنّه قرينة معنوية. إذ يبدو واضحاً من قواعد غرايس الطريقةُ التي يتمُّ فيها الانتقالُ من المعنى الذي قيل إلى المعنى الذي تم تبليغه فعلياً عن طريق الاستلزام الخطابي، إذ يختلفُ ما تمَّ تبليغه عما قيل(٥٣). ولا يقتصرُ الأمرُ على الصُّورِ

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٧ - أيلول لسنة ٢٠٢٢

المجازيةِ، وإنّما يشملُ كُلَّ ما له علاقةٌ بمجال التصوير، الذي تتم صياغتُهُ وتشكيلُهُ عن طريق ربطِ الجزئياتِ بالجوهر. إذ لا تقتصرُ عمليةُ التصويرِ على المقولاتِ المجازيةِ كما هو معروفٌ اليوم(٥٤).

وتكمن قيمةُ نظرية **(غرايس)** وأهميتُها في كونِها تفسرُ ما له علاقةٌ بالكلامِ التواصليّ على نحوٍ عام، فضلاً عن الجانبِ الفنيّ المجازيّ من اللغة، وما يرتبطُ بمجالِ تكوين الصور الفنيّة التي يُعنى بها لما تحمِلهُ من نوايا المرسلِ ورؤيتِه للعالمِ على نحوٍ مما يؤكدُهُ بارت(٥٥). ويُلاحظ أنَّها تبينُ بشكلٍ واضحٍ أنَّ توليدَ الإيحاءاتِ لا يقتصرُ على التعبيراتِ المجازيّة فقط، وإنَّما يشمل الكلامَ العاديّ أيضاً، بل إنَّ المباشرةَ مما لا يتحققُ إلا بمواطِنَ نادرةٍ أغلبُها ذات طابعٍ رسميّ. وإذا قارنا ما نقولُهُ هنا بما كانت تُعنى به البلاغةُ التقليديّةُ، سنجدُ أنَّ الإيحاءاتِ التي تتولدُ عن طريقِ الاستلزامِ الحواريّ، لم يكن يُلتفتُ إليها إلا بمواضعَ نادرةٍ محدودةٍ كما في الحديثِ عن التعريضِ، وبصفتِها استثناءً وخُروجاً عن النمطِ الثابتِ الذي يستندُ إلى الوضعِ، ومن دونِ أن تنجحَ في توضيحٍ مُقنعٍ في بيانِ الكيفيّةِ التي يتمُّ من خلالِها هذا التعريضُ أو التورية، أو الكيفيّة التي يَستدِلُ من خلالِها المُخاطَبُ عليها في عمليةِ تأويلِ الكلامِ وفهمه، ولا الكيفيّة التي يكون فيها ما يتمُّ تبليغُه أكثرَ غالباً مما يدلُّ عليه المعنى الوضعيّ المُصرَحِ به، فهذه المسألةُ ظلت بحكمِ المسكوتِ عنها إلى وقتٍ قريب، لكنَّنا ندركُ كُلَّ هذا بوضوحٍ من خلال قواعدَ غرايس السابقة. ومن هنا تتضحُ بعضُ الأسبابِ التي كانت تقفُ وراءَ تأثُرِ البلاغَةِ الجديدةِ بالتداوليّة في بعضِ اتجاهاتِها، فهذه الإجراءاتُ المحددة التي تستندُ إلى تفسيرٍ واضحٍ تمنحُها مُرونَةً في كشفِ الإيحاءاتِ ومقاصدِ المتكلمين في نصوصٍ مختلفةٍ ومتباينة، منها بكُلِ تأكيدٍ ما يتعلقُ بالنصوصِ السرديّة التي كانت آلياتُ البلاغةِ القديمةِ تواجهُ مشكلةً في التعاملِ معها، ولا يخص ذلك المقولاتِ المجازيةِ فقط التي لم تكُن تنجحُ في تفسيرِها على نحوٍ واضحٍ صريح، وإنّما يشملُ إهمال التلويحات أيضاً، التي تتولدُ من خارجِ دائرةِ المجازِ مما لم يكن يُلتَفتُ له سابقاً بسبب التركيزِ على الجانب الوضعيّ الرمزيّ لهذه المقولات، وليس على ما يتولدُ منها من إيحاءاتٍ في سياقاتٍ مُختلِفة.

ومن الأمثلةِ التي يشيدُ بها (بالمر) في توضيحِ هذه الجوانبِ توصية عملٍ يذكرُها غرايس تخص شخصاً يرغبُ في العملِ في تدريسِ الفلسفةِ تُقرأُ كما يأتي: (سيدي العزيز إنَّ تمكن السيد (س) من الإنكليزية ممتاز، وحضورُه للمحاضراتِ منتظم ... إلخ). فالكاتبُ هنا يخرِقُ بوضُوحٍ قاعدة الكمية؛ لأنَّه يعرفُ تماماً أنَّ معلوماتٍ أكثرَ من هذه مطلوبةٌ لكنَّهُ لا يرغبُ بكتابتها. وهي أنَّ (س) ليس جيداً في الفلسفةِ. وبالمثل يُمكِنُ أن تُكسرَ قاعدةُ النوعيّة بالهزءِ (جون صديق حسن!)، وبالاستعارةِ (أنت القطة في قهوتي). وفي كل هذه الحالات على السامع أن يستنتجَ ما يحاولُ المُتكلِم أن ينقلَه(٥٦). وقواعد المحادثة هنا ليست " مجرد معايير ينبغي للمخاطبين اتباعها فحسب، بل تمثلُ ما ينتظرونه من مخاطبيهم، فهي **(مبادئُ تأويل)** أكثر من كونها قواعدَ معياريةٍ أو قواعدَ سلوك، وعلى هذا تنخرطُ قواعدُ المحادثةِ بوضوحٍ في التيار المعرفيّ خلافاً للقواعد المعياريةِ والتواضعيّةِ الخاصّة بنظريةِ الأعمالِ اللّغوية (التي رأينا صلتَها بأطروحاتِ السلوكيين). فقواعدُ المحادثةِ لا تستندُ إلى مجردِ القدرةِ على اكتسابِ حالاتٍ ذهنيّة، بل القدرة كذلك على

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

إسنادِ مثل هذه الحالات، وخصوصاً قدرتها على نسبةِ مقاصد " [٥٧]. ويلاحظ هنا أنَّ هذه القواعدَ لا علاقةَ لها بالجوانبِ الوضعيّةِ التي تخص اللغة، إنَّما تمثلُ جزءاً من المعرفةِ والخبرةِ الإنسانيّة، التي من خلالِها يقومُ المشاركون بالحوارِ ببناء استدلالاتِهم وتأويلاتِهم لمقولات اللغة. أي: إنَّها تقعُ خارجَ دائرةِ اللغةِ وليس داخلَها.

والاستدلال الذي يعرف بأنَّه: (عمليةٌ منطقيّةٌ تنطلقُ من عددٍ مُعينٍ من المعلوماتِ المعروفةِ – المُقدمات المنطقية – لتتولدَ منها نتيجةٌ أو نتائجُ جديدة) لا يقصدُ به الصياغةَ الرياضيةَ المبنية على أساسِ الاستدلالِ البرهانيّ الذي يَضمِنُ فيه صدقُ المقدمات صدقَ النتائج. وإنَّما يُقصدُ به الاستدلالَ الذي يقومُ على آليةِ صياغةِ فرضياتٍ وإثباتِها. وبهذا قد تفضي الاستلزاماتُ الحواريةُ إلى أخطاءٍ أو سوء فهم، وهنا يكفي خطأُ مُقدِمةٍ واحدةٍ لتؤدي إلى كذب النتيجةِ، وبهذا لا تفسرُ **(نظرية غرايس)** نجاح التواصل ولا سيّما **(الضمنيّ)** منه فقط، وإنَّما تفسر إخفاقه أيضاً[٥٨].

لنعد قليلاً إلى الحديثِ عن الفرق بين ما يُقال وما يتمُّ تبليغه فعلاً، وهو ماقد يكونُ أكثرَ مما قيلَ وضعيّاً أو متناقضاً معه، وما له علاقةٌ بدلالةِ الصورةِ الفنيّةِ البلاغيّة المجازيّة، ولنتوقفَ قليلاً عند (بارت) ورأيه السيميائيّ فيما يخص الدلالةَ المجازيةَ، التي يختلفُ تحليلُه لها عمّا كان شائعاً في الدرسِ اللغويّ التقليديّ واللسانيّات البنيويّة أيضاً.

من الشائع الحديث تقليدياً عن **(المعنى ومعنى المعنى)**، وقديماً كانَ يرى **(عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ه)** أنَّ الكلامَ على ضربين: ضرب تصل منه إلى دلالة اللفظ وحدَه، مثل (خرج زيد) و(عمرو منطلق)، وضرب " لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظُ على معناه الذي يقتضيه موضوعُهُ في اللغة، ثم تجدُ لذلك المعنى دلالةً ثانيّةً تصلُ بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل ..." [٥٩]. وفي اللسانيّات البنيويّة تبدو هذه العبارة مألوفةً أيضاً، ولا يخفى على المعنيين باللغةِ كتابُ **(أوجدن وريتشاردز)** الشهير: **(معنى المعنى)**، الذي انطلقا فيه من تصورات **(سوسور)** حول العلامة اللغوية. وهو تصورٌ شائعٌ في التصورات البلاغية أيضاً عند بعض الدارسين الأجانب مثل **(جاكوب كُرج)** على سبيل المثال[٦٠].

وثمة أمورٌ تعترض على التحليلِ السابق من وجهة نظر **(بارت)** والتحليل التداوليّ كذلك، فكما تقدم أنَّ الدلالاتِ الإيحائيّة لا تقتصرُ على المجاز، وإنَّما تشملُ أيضاً ما يعدُ من قبيلِ التعبيرِ التواصليّ العاديّ (الحياديّ) في سياقاتٍ وملابساتٍ مُعينة، وهذا ما ناقشته التداوليّةُ ضمنَ إطار الاستلزام الحواريّ.

من جهةٍ أخرى من الواضح أنَّ الدلالةَ الثانيةَ التي تُسمى **(معنى المعنى)** في المجازِ هي ليست دلالةَ المعنى الأولِ أو إيحاءَ المعنى الأول – كما يعتقد **(بارت)** – الذي يرى أنَّ هذه الدلالة تنتجُ من أخذِ علامةٍ مُستَقرةٍ وثابتةٍ ملأى بالتدليلِ، ثم تُجَرَدُ من دلالتِها لتصبحَ دالاً خالياً، لتكون هذه العلامة بعد ذلك دالاً لمعنًى

آخرَ هو المعنى المجازيّ. هذا التصورُ قدمه **(بارت)** من خلال المقارنةِ مع دلالةِ الأسطورةِ التي حلَّلَها في ضوءِ أسسِ السيميلوجيا، ووضَّحها بالمخطط الآتي :

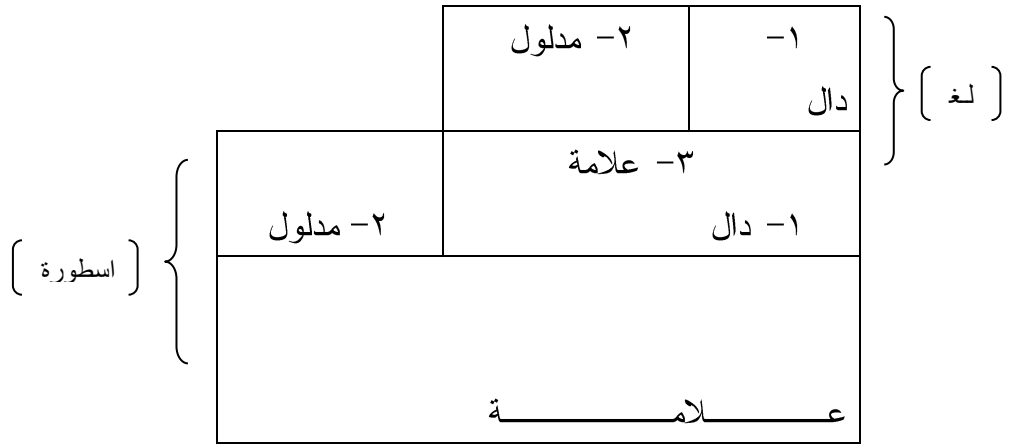

وهذا يعني أنَّنا بإزاءِ نظامينِ يمثلُ الأوّلُ منهما **(المعنى الرمزيّ الإشاريّ)**، ويمثل الثاني **(المعنى الإيحائي)**، الذي يتكونُ الدالُ فيه من نظامٍ ترميزيّ، فالمعنى الإيحائيّ بحالاتِه العامَّة يتألفُ من الأنظمةِ المُعقدةِ التي تؤلفُ **(اللغة)** النظامَ الأوّلَ فيها، وهذا هو الحالُ في الأدب.

ويبدو واضحاً أنَّ هذا التصورَ الذي يُقدِمُه **(بارت)** يختلفُ عن تصوراتٍ أخرى تبني تفسيرها للمعنى الشعريّ أو الإيحائيّ انطلاقاً من أسس نظرية مختلفة، فـــ **(جاكبسون)** على سبيل المثال يفسر هذه المسألة انطلاقاً من رؤيته البنيويّة الوظيفيّة التي تخص الجانبَ الرمزيّ الإشاريّ بأنَّ هذه الرسالةَ ذات الوظيفةِ الشاعريةِ أو الجَماليّة تتجسدُ عن طريقِ اسقاطِ المحورِ الاستبداليّ على المحورِ التأليفيّ، أو اسقاطِ محورِ الدلالةِ والمعجمِ على محورِ التركيبِ والنحو انزياحاً أومعياراً. ويعني هذا أنَّ الوظيفة الجمالية أو الشعرية هي التي تحدد العلائق الموجودة بين الرسالة ذاتها. وهذه التصريفات الأفقيّة والعموديّة هي التي تؤدي إلى إفرازِ وظائِفِها وتهيئُ لها عمليةَ الدلالةِ والإحالة[٦١].

ويتمثل الاتفاقُ بين تصور **(بارت)** والتصور التداوليّ – بالأخص عند غرايس – في أنَّ الدلالةَ الوضعيّةَ الرمزيّةَ قد أُلغيت، وأنَّ الدلالة الثانية (الإيحائية) لاعلاقةَ لها بالأسسِ الوضعيّة السابقة، فهي ترتبطُ بالمعرفةِ الذهنيّةِ والجوانبِ الإدراكيّةِ وما يخص الخبرةَ الإنسانيّة. وبعد أن كانت الدلالة الأولى الوضعيّة **(اعتباطيةً)**، نواجه مع المعنى الإيحائيّ مُولداً قوياً للمعنى كما يقول **(هوكز)** يُهيمنُ عليه انطباعُ أنَّ ما يسودُ هو واقعٌ طبيعيّ؛ لأنَّنا غيرُ مؤهلين عادةً لإدراكِ الكيفيّة التي تمَّ بها ذلك[٦٢]. وفي هذا المستوى الإيحائيّ تكونُ **(القصديةُ)** هي السمةُ المميزةُ، وليس **(الاعتباطية)**، التي تُعدُّ سِمةً للنظامِ الوضعيّ الرمزيّ وليس للنظامِ الإيحائيّ.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

لكن ما لم يتحدث عنه **(بارت)** ونجحت التداوليّةُ بتسليطِ النظر عليه هو المعاني الإيحائيّة غير المجازيّة المتمثلة بالاستلزماتِ الحوارية. وفيما أظن أنَّ ماقرره بارت فيما يخص المجازَ ينطبق عليها تماماً؛ لأنَّ المبدأ هو نفسه بالحالتين. وربما كان الأساس البنيويّ الذي ينطلق منه سبباً في عدم الالتفات إليها، خلافاً للتداوليّة التي تنطلق من النظر في الاستعمال الفعليّ نفسه. لكن يُحسبُ له أيضاً التنبه إلى العلاقةِ بين الصُور البلاغيّةِ والصُورِ الإشهاريّةِ (الإعلانيّة)، التي تنبني على المعايير نفسها التي نجدها في الشعر، والتي تتمثلُ بالتلاعبِ بدلالةِ الكلماتِ والمعاني الإيحائيّةِ التي تمتلكُها [٦٣].

هنا ينتهي التحليل التداولي والتحليل السيميائي لـــ **(بارت)** إلى النتيجةِ نفسها، لكنَّهما يكشفانِ لنا جانبينِ مختلفينِ من الحقيقة، وفي الوقت نفسه مُكمِلان لبعضِهما. تنجح التداوليّةُ في فكِّ لغزٍ كان يُعَدُّ ثغرةً في مجالِ السيميائياتِ والبلاغةِ والدراساتِ اللغويةِ بشكلٍ عام، يتمثلُ بالتفاوتِ بين معنى المقالِ والمعنى الذي يتم تبليغُهُ فِعلياً وواقعياً، وفي كشفِ الجوانبِ الإيحائيّةِ التي لا تعتمدُ على المجازِ فقط كما يُعتَقدُ سابقاً، باستثناءِ حالاتٍ مخصوصةٍ نادرةٍ تقتصرُ على استعمالاتٍ معينة. وينجح بارت في كشفِ المسار الذي يتم بموجبه التحولُ من الدلالةِ الوضعيّةِ الرمزيّةِ إلى الدلالةِ الإيحائيّة.

ثمة مسألةٌ أخيرةٌ لكنَّها أساسيّةٌ، تتمثلُ بالطريقةِ التي يتم بموجبِها مقاربةُ النصوصِ تداوليّاً، والبحث عن الأفعالِ الكلاميّةِ وتحديدِها، يُعَدُّ من أول ما نقومُ به في عمليةِ دراسةِ النصوص وتحليلها، وبهذا الخصوص يُنظَرُ إلى الصورةِ الفنيّةِ بمفهومِها البلاغيّ الخاص المرتبطِ بالمجازِ، ومفهومِها العام الذي يشملُ كلَّ ما يخص عمليةَ التصويرِ داخلَ النَّص من وصفٍ أو تمثيلٍ أو غيره، بوصفها فعلاً كلاميّاً أيضاً، يمكن أن يكونَ إدانةً أو حكماً أو مدحاً أو ذماً أو تأييداً أو معارضة ... إلخ، مما يمكنُ أن تتضمنَه أفعالُ الكلامِ المختلفة. فضلاً عمّا يرتبطُ بالصورةِ الفنيّة من فعلِ التأثيرِ بالمتلقي. فـــ " الأدب فنٌ تصويريّ يُسَخِرُ الصورةَ للتبليغِ والتوصيلِ من جهة، والتأثيرِ على المتلقي سلباً أو إيجاباً من جهةٍ أخرى" [٦٤]. وهي – أي: الصورةُ الفنيّة – قاسمٌ مشتركٌ لمجالِ الاهتمام بين حقولٍ مختلفةٍ. لكنّها في التداوليّة مثل أيِّ فعلٍ كلاميٍّ أو إنجازيٍّ عرضةٌ للإخفاقِ والفشلِ أو عدمِ الموفقيّة، إذا انتفت الشروطُ الضروريّةُ المتقدمة لإنجاحِها أو بعضاً منها. وانطلاقاً من الأسسِ نفسِها تُعَدُّ المحسناتُ البديعيّةُ وما يتصلُ بها من جناس وطباق... إلخ بمثابةِ فعلٍ كلاميٍّ غيرِ مباشر. فوراء التزيين اللفظيّ تقفُ أفعالٌ أكثرُ خطورةً كالإقناعِ والتأثيرِ وغيرِها من الأفعال الأخرى، بل إنَّ بعضَ من يُعنى بالبلاغة الجديدة مثل **(بيرلمان)** يعتبرُ الإقناعَ الوظيفةَ الأساسيّةَ للبلاغةِ، وليس التأثيرَ كما تقدم في بدايةِ البحث [٦٥].

بقي أن يقالَ إنَّ التداوليّةَ نجحت بتقديم تصوراتٍ مختلفةٍ، يمكن أن تسهمَ في حلِّ إشكالاتٍ كثيرةٍ، وتقديم تصوراتٍ تتخطى العقباتِ القديمةِ على نحوٍ يتسم بدقة النظرِ وعمقِ التحليل، لكنَّها كأيِّ نظرية أخرى تواجه إخفاقاتٍ مع بعض القضايا، وقصوراً في بعض الجوانبِ أيضاً، ولعلَّ من أبرز القضايا التي تخفق فيها التداوليّة ما يتعلقُ بتقديمِ تفسيرٍ مقنعٍ للكذبِ والتخييلِ في إطارِ نظرية أحداثِ الكلامِ التي مازالت إلى الآن من

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

أبرز القضايا الشائكةِ فيها. بل حتى ماتنتجُ فيه على مستوًى عالٍ تبدو فيه معاييرُ الدقةِ والوضوحِ على نحو مما نجده في مقترحات غرايس على سبيل المثال له نواقصُه. فلم يوضح غرايس على نحو جليّ من خلال قواعدِه السابقة ما الذي يجعلُ عملية الاستدلالِ تتوقفُ عند حدٍّ معينٍ وتكتفي به. كذلك يصعُبُ تحديدَ ما يُشملُ بمفهومِ (العلاقة) في قواعدِه، وهو نفسُه يعد هذا مشكلةً جديّة، وغير ذلك من المسائل التي أصبحت من أبرزِ اهتمامات من جاؤوا لاحقاً من علماءِ هذا الحقلِ مثل **(لسبربر)** و**(ولسن)**[٦٦]. وكلُّ هذا لايقللُ من أهمية النظرية، ولا من مستوى ما تنجحُ فيه عملياً أبداً، لكنَّها تذكرنا بالعبارةِ التي رددها **(سوسور)** قبل أكثر من قرن وهي " أنَّ اكتشاف الحقيقة أسهلُ من وضعِها في مكانِها المناسب " [٦٧]. تبقى التفاصيل التي لها علاقةٌ مشتركةٌ بين التداوليّة والبلاغةِ كثيرة، أكثر من أن يستوعبَها هذا البحث بكل جوانبِها وإشكالاتِها وأجوبتِها الرَّاهنة والمحتملة. وقد حاول هذا البحث أن يبينَ أهمَّ الأسبابِ التي جعلت من التداوليّة ومجالاتِها المعرفيّة تمثل اليومَ أحدَ أبرزِ الإتجاهاتِ التي تميزُ اليومَ ما أصبحَ يُصطلحُ عليه بـــ **(البلاغة الجديدة)**، التي يُعد من أبرز ما يميزها اتساعُ آفاقِ بحثها، ورفضُها الخضوعَ للحدودِ المعياريّةِ التي كانت سائدةً فيما مضى من عصورِ الدراساتِ البلاغيّةِ القديمة.

الخاتمة

من المؤكدِ أنَّ هناك جوانبٌ مشتركةٌ بين البلاغةِ القديمةِ والدراساتِ التداوليّة، ولا سيّما أنَّ مجالَ تركيزِ الاثنين هو الأداءُ المتمثلُ بالكلامِ الفعليّ، وأنَّ كليهما معنيّ ببيانِ أثرِ السياقِ وملابساتِهِ في التواصلِ اللغويّ. لكنّ مستوى الاختلافِ بينهما بالتصوراتِ، وطريقةِ تحليلِ الكلامِ، والآليات المتبعة في ذلك، تفوقُ كل درجاتِ التقاربِ التي تصبحُ سطحيةً جداً، بعد أن أصبحت التداوليّةُ تزعزعُ كثيراً من التصوراتِ القديمةِ التي تتعلقُ بمعاني الكلامِ وطريقةِ تصنيفه، ولا سيّما ما يتعلقُ بمفهومِ الخبرِ والإنشاءِ وشروطِ كُل واحدٍ منهما. فقد عُدَّ الخبر فعلاً كلاميّاً كأيِّ فعلٍ كلاميٍّ آخر، أو (إنشائيّ) كما يُسمى بالمصطلح البلاغيّ القديم، بل تجعلُنا التداوليّةُ أمامَ تصورٍ مختلفٍ كُلياً لكل ما يتعلقُ بمفهومِ الخبرِ والإنشاءِ الذي كان معروفاً قبلَ ذلك في البلاغةِ التقليديّةِ. هذا فضلاً عن التحديدِ الدقيقِ للأفعالِ الإنجازيّة وأصنافِها وشروطِ نجاحِها وإخفاقِها. وثمة تركيزٌ غير مسبوقٍ فيما يخص رصدَ المعنى الإيحائيّ ودراسته وبيان حدود استعماله أيضاً، وآليات جديدة لتفسير المجاز على نحو دقيق يتسم بالوضوح بعيداً عن عبارات السياق والقرينة التي تمثل مفهوماً عاماً غير واضحِ المعالم. تبدو البلاغةُ التقليديّة خاضعةً لسلطةِ النظامِ الوضعيّ الرمزيّ، وإن كانت تُعنى بسياقاتِ الكلام. فهي تنظرُ إلى المعاني الإيحائيّة بصفتِها انعكاساتٍ للمعنى الوضعيّ نفسه، كما يبدو من عبارة **(معنى المعنى)** التي شاع استعمالها قديماً وحديثاً. وهذا ما حاولت أن تتخطاه التداوليّة بعد أن أدركت مدى تعقيدِ عمليةِ التأويل، والعوامل الذهنيّة الإدراكيّة وتلك المتصلة بالخبرة الإنسانيّة التي تسهمُ فيها إلى حدٍ كبير، فنجحت بذلك نسبياً بالمرحلةِ الأولى المتمثلةِ بأعمالِ أوستن وسيرل التي لم تتمكن من تخطي النمط الآلي السلوكيّ كلياً، ولم يخلُ المستوى الوضعيّ الرمزيّ للغة من أثرٍ فيها، نلمسُه بالأخص من خلالِ تصوراتِ سيرل وكلامِه عن المغزى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

الحرفيّ ضمن إطارِ الحديثِ عن الاستلزامِ الحواري. وتبدو مرحلتها الثانية فعالةً أكثر بعد أن بدأت الجوانبُ المعرفيّة الذهنيّة تتضح فيها بشكل جليّ ابتداءً من غرايس. ومع جود صعوباتٍ لا تنكرُ ضمن إطار البحثِ التداوليّ يبقى إسهامُها الأكبر يتمثلُ بسدِّ ثغرةٍ في دراسةِ المعنى لم تنجح فيها الدراسات اللغويّة والبلاغيّة التقليديّة، ولا الدراسات البنيويّة والسيمائيّة **(العلاماتيّة)** الحديثة. ويكفي بعضٌ مما بحثته التداوليّة ليجعلَنا أمامَ تصورٍ مختلفٍ فيما يخص اللغة على نحو عام، والبلاغةَ على نحوٍ خاص. وسيكونُ حتماً على أيِّ عملٍ بلاغيّ أن يأخذَ بحُسبانِه هذه التصوراتِ التداوليّة، ولا سيّما مع صلتِها الوثيقة بمباحث البلاغةِ قديماً وحديثاً، وهي تصوراتٌ تؤكدُ لنا بمجملِها أنَّ عمليةَ التأويلِ وفهم المقولاتِ اللغويةِ المختلفة، ما هي إلا عمليةٌ استدلاليّة ذهنيّة شديدةُ التعقيد. لا يمكنُ أن نتهربَ منها إلا بتجريدٍ لغويّ وضعيّ افتراضي لايصدقُهُ الواقع. وهي تؤكدُ لنا كذلك أنَّ النظامَ الرمزيَّ للغةِ لا يتضمن إلا جزءاً فقط مما يخص المعنى. ولتأويلِ المقولاتِ اللغويّة علينا أن نضعَ أمام أعيننا **(استراتيجية المؤول)** التي تدخلُ فيها جوانبُ الخبرةِ الإنسانيّة المختلفة، وكل ما له صلة بالجوانبِ المعرفيّة الذهنيّة شديدةِ التشابك. ومع حساسيةِ الموضوعاتِ التي تدرسُها التداوليّة وعلاقتها بالموضوعات البلاغيّةِ على نحو مباشرٍ ندركُ لماذا تعد التداولية بلاغةً جديدةً، أو اتجاهاً متميزاً مما يُعد اليومَ ضمن اتجاهاتِ البلاغةِ الجديدة كالاتجاه الشعريّ والأسلوبيّ والسيميائيّ والحجاجيّ.

هوامش البحث:

(١) ينظر: قراءة جديدة للبلاغة القديمة (الهامش) ١٩، والأدب والغرابة ٥٥.

(٢) من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة ٣٧.

(٣) ينظر مثلاً: فن الخطابة ٦١ وغيرها من الصفحات.

(٤) ينظر مثلاً: البيان والتبيين ١/٩٢- ٩٩ و ١/ ٢٠٠- ٢٠٤، وكتاب الصناعتين ٢٧- ٦٥.

(٥) رصد الدكتور محمد العمري مكانة الحجاج والإقناع في التصور البلاغي القديم ولاسيما عند الجاحظ في دراسته للخطب العربية قبل أن تهيمن صياغة السكاكي على البلاغة العربية. ينظرمثلاً: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ١٢، وينظر أيضاً: تلقي النص البلاغي عند الدكتور محمد العمري ٥٢- ٥٣. وصورة الخطيب في الخطابة السياسية ١٠٢- ١٠٥.

(٦) ينظر: من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة ١٧- ١٩.

(٧) ينظر مثلاً: فن الخطابة ٦١ وغيرها، والكتاب ١/٢٥٧-٢٥٨، والخصائص ٢٠٦، وكتاب الصناعتين ٣٧- ٤٠، وينظر أيضاً التداولية اليوم ٢٢- ٢٥، ومن البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة ١٦،

(٨) ينظر: قراءة جديدة للبلاغة القديمة ٢٨. وينظر: كتاب الصناعتين ٦٢- ٦٤. وفي هذا الكتاب رجح أبو هلال العسكري ماكان يراه (ابن المقفع) في أن البلاغة هي القدرة على تصوير الباطل في صورة الحق. ينظر ٦٤.

(٩) ينظر: قراءة جديدة للبلاغة القديمة ١٢، ٣١- ٣٥.

(١٠) التداولية اليوم ٢٠.

(١١) ينظر:التداولية من أوستن إلى غوفمان ٤٤- ٤٥، والعلامة تحليل المفهوم وتاريخه ١٤٠.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٧ - أيلول لسنة ٢٠٢٢

(١٢) التداولية اليوم ٢٩.

(١٣) ينظر: التداولية اليوم ٣٠، ونظرية الفعل الكلامي ٤٠.

(١٤) ينظر: علم الدلالة ١٨٧، والتداولية من أوستن إلى غوفمان ٥٤، ونظرية الفعل الكلامي ٤٠. ويلاحظ هنا استعمال utterances (مقولات) في مقابل sentences (جمل) لأنّ التداولية تبني بحثها على الكلام المنطوق فعلياً وليس اللغة.

(١٥) ينظر: نظرية الفعل الكلامي ٧٩- ٨٠.

(١٦) ينظر: علم الدلالة ٩٥، والتداولية من أوستن إلى غوفمان ٥٩- ٦٠، ونظرية التأويل ٤٥- ٤٨، ونظرية الفعل الكلامي ٧٩- ٨٠.

(١٧) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٦٢، ومدخل إالى الدلالة الحديثة ٣٠. وسيقوم سيرل بتعديل على هذه الأقسام الخمسة بعد أوستن.

(١٨) ينظر مثلاً: الطراز ١٥٥- ١٦٢.

(١٩) ينظر: علم الدلالة ١٨٨- ١٨٩، والتداولية من أوستن إلى غوفمان ٥٨، ونظرية الفعل الكلامي ٥٦- ٥٧.

(٢٠) ينظر: علم الدلالة ١٩٠، ونظرية الفعل الكلامي ٤٣، ومدخل إلى الدلالة الحديثة ٣٣.

(٢١) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٧٨- ٨٠ ، ونظرية الفعل الكلامي ٤٣- ٤٥.

(٢٢) التداولية اليوم ٣٢.

(٢٣) ينظر: التداولية اليوم ٣٢.

(٢٤) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٥٨ ، ونظرية الفعل الكلامي ٦١- ٦٢.

(٢٥) ينظر: علم الدلالة ١٨٧- ١٨٨، والتداولية من أوستن إلى غوفمان ٦٠، ونظرية الفعل الكلامي ٦٠.

(٢٦) ينظر: علم الدلالة ١٨٨، ونظرية الفعل الكلامي ٦٢- ٦٣.

(٢٧) نظرية الفعل الكلامي ٦٥.

(٢٨) ينظر: التداولية اليوم ٢٢- ٢٥. تأويل المخاطب للفكرة التي يريد المتكلم التعبير عنها هو عملية يؤدي محصلها إلى نسبة حالات ذهنية إلى الآخرين ، أي نسبة أفكار إلى الآخرين ، وهذه العملية التي تسمى بـــ (استراتيجية التأويل) قد نستعملها مع غير البشر ايضاً فنقول مثلاً : إن الكومبيوتر لايقبل الاستجابة أو لا يتعرف على الملف ، والسيارة ترفض أن تعمل ... إلخ. وإن كنا نعلم جيداً أنها لاتملك حالات ذهنية . ينظر: التداولية اليوم ٢٢- ٢٣.

(٢٩) ينظر: التداولية اليوم ١٩- ٢٢.

(٣٠) ينظر: التداولية ٦٦.

(٣١) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ٩٠- ٩٢، وعلم الدلالة ٥٤ وكذلك ١٣٦.

(٣٢) شظايا لسانية ٩٩، وينظر: التداولية ٥٢- ٥٣.

(٣٣) ينظر: نظرية الفعل الكلامي ٢٠٨. ويلاحظ أن الجملة في هذه الحالة غير صحيحة وغير خاطئة وتوجد فيها فجوة قيمة الحقيقة. ينظر: علم الدلالة ١٩٢- ١٩٣.

(٣٤) ينظر: التداولية اليوم ٤٨.

(٣٥) ينظر: علم الدلالة ١٩٦، ونظرية الفعل الكلامي ٢٠٧.

(٣٦) التداولية اليوم ٤٨- ٤٩.

(٣٧) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٢٠، وشظايا لسانية ٨٩ .

(٣٨) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ١٤٠، ونظرية الفعل الكلامي ١١٩.

(٣٩) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ١٣٩- ١٤١، ونظرية الفعل الكلامي ١١٢- ١١٤.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٧ - أيلول لسنة ٢٠٢٢

(٤٠) ينظر: التداولية اليوم ٥٨- ٦٠، والتداولية ١٠٢- ١١٠، وشظايا لسانية ٩٧، ونظرية الفعل الكلامي ١٥٢- ١٥٤ وكذلك ١٦٦.

(٤١) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٦٨- ٦٩، والتداولية اليوم ٥٩ ، ونظرية الفعل الكلامي ١٥٢.

(٤٢) ينظر: التداولية اليوم ٥٨- ٦٠، ونظرية الفعل الكلامي ١٥٢.

(٤٣) التداولية اليوم ٤٣.

(٤٤) ينظر: التداولية اليوم ٤٣.

(٤٥) ينظر: التداولية اليوم ٤٣- ٥٠.

(٤٦) ينظر: التداولية اليوم ٥٣- ٥٤، ونظرية الفعل الكلامي ١٥٩- ١٦٠، ومدخل إلى الدلالة الحديثة ٣٠- ٣١.

(٤٧) ينظر: التداولية اليوم ٥٥، ونظرية التأويل ٤٨- ٥٢، ونظرية الفعل الكلامي ١٥٩.

(٤٨) ينظر: شظايا لسانية ٩٨، والتداولية ٧١- ٧٩، ونظرية الفعل الكلامي ١٦٢- ١٦٣.

(٤٩) شظايا لسانية ٩٨، وينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان ٨٤ ، والتداولية ٦٦- ٦٨.

(٥٠) ينظر: علم الدلالة ٢٠٠، والتداولية من أوستن إلى غوفمان ٨٤- ٨٥.

(٥١) ينظر: التداولية اليوم ٥٥، والتداولية من اوستن إلى غوفمان ٨٥.

(٥٢) ينظر: علم الدلالة ٢٠١، والتداولية اليوم ٥٦- ٥٧.

(٥٣) ينظر: التداولية اليوم ٥٦- ٥٨.

(٥٤) ينظر: البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول ٢٠٩، وينظر أيضاً: تلقي النص البلاغي عند الدكتور محمد العمري ٥٦- ٥٧.

(٥٥) ينظر: مبادئ علم الدلالة ١٠. وتمثل الصورة قاسماً مشتركاً لعناية حقول علمية متعددة تنظر كل واحدة منها إليها من زاوية مختلفة ورؤية مغايرة ، تعنى بها الفلسفة كما اللسانيات باتجاهاتها البنيوية والسيميائية والشعرية والتداولية... إلخ ، فليست البلاغة لوحدها من يعنى بدراستها وإن اختلف مفهوم الصورة القديم بلاغياً عن مفهومها العام اليوم الذي يتسع لكل مجالات التصوير ولايختص بصور المجاز دون غيرها كما تقدم.

(٥٦) ينظر: علم الدلالة ٢٠١.

(٥٧) التداولية اليوم ٥٧، وينظر: ٢٥.

(٥٨) ينظر: التداولية اليوم ٦٢- ٦٤.

(٥٩) دلائل الإعجاز ٢٦٢.

(٦٠) ينظر مثلاً كتابه : مقدمة في الشعر ٣٦- ٣٧. وصفحات أخرى.

(٦١) ينظر: البنيوية وعلم الإشارة ١٢١- ١٢٢، وينظر: التواصل اللساني والشعرية ٥٩- ٦٠.

(٦٢) ينظر: البنيوية وعلم الإشارة ١٢٢.

(٦٣) ينظر: مبادئ في علم الدلالة ١٠- ١١.

(٦٤) من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة ٨.

(٦٥) ينظر: من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة ١٩.

(٦٦) ينظر: علم الدلالة ٢٠٢، والتداولية اليوم ٦١- ٦٢.

(٦٧) علم اللغة العام ٨٧.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ - المجلد ٤٧ - أيلول لسنة ٢٠٢٢

المصادر والمراجع

- الأدب والغرابة: عبد الفتاح كيليطو، دار الطليعة، تونس، ١٩٨٩م.
- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول: د. محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٥م.
- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها: د. محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، لبنان، د.ت.
- البنيويّة وعلم الإشارة: ترنس هوكز، ترجمة د. مجيد الماشطة، مراجعة د. ناصر حلاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، ط١، ١٩٨٦م.
- البيان والتبيين: لأبي عثمان الجاحظ ت ٢٥٥هـ، تقديم وشرح علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.
- التداولية: جورج يول ، ترجمة د. قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- التداوليّة من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشيه، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا– اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م.
- التداوليّة اليوم علم جديد في التواصل: آن روبول و جاك موشلار، ترجمة د. سيف الدين دغفوس و د. محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- تلقي النص البلاغي عند الدكتور محمد العمري: د. ابتسام بن خراف، مجلة قراءات، العدد الخامس، ٢٠١٣م.
- التواصل اللساني والشعرية مقاربة تحليلة لنظرية رومان جاكبسون: الطاهر بو مزبر، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط١، ١٤٢٨ه = ٢٠٠٧م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان ابن جني ت ٣٩٢ه، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٧ه= ٢٠٠٦م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧٤هـ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة– مصر، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- شظايا لسانية: د. مجيد عبد الحليم الماشطة ، دار السياب للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠٠٨م.
- صورة الخطيب في الخطابة السياسية (مقاربة بلاغية حجاجية لخطبة يزيد بن الوليد): د.محمد مشبال، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، العدد الساس، المغرب، ٢٠١٥.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي ت ٧٠٥هـ، تحقيق د. عبد الحليم هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا ، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- العلامة تحليل المفهوم وتاريخه: إمبرتو إيكو ، ترجمة سعيد بنكراد، مراجعة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، ط١ ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

-علم الدلالة: أف. آر. بالمر، ترجمة د. مجيد عبد الحليم الماشطة، الناشر الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق ، ١٩٨٥م.
-علم اللغة العام: فرديناند دي سوسير، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة د. مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل، ١٩٨٨م.
-فن الخطابة: أرسطو، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ط١.
-قراءة جديدة للبلاغة القديمة: رولان بارت، ترجمة عمر أوكان، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠١١م.
-الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط٣، ١٤٠٨ه= ١٩٨٨م.
-كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: لأبي هلال العسكري ت ٣٩٥هـ ، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
-مبادئ علم الدلالة: رولان بارت، ترجمة محمد البكري، عيون المقالات، الدار البيضاء- المغرب، ط١.
-مدخل إلى الدلالة الحديثة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء- المغرب، ط١، ٢٠٠٠م.
-مقدمة في الشعر: جاكوب كرج، ترجمة رياض عبد الواحد، الموسوعة الثقافية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، ط١، ٢٠٠٤م.
-من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة: د. جميل حمداوي، بحث منشور على موقع شبكة الألوكة الألكتروني، www.elukah.net.
-نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى: بول ريكور، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
-نظرية الفعل الكلامي: د. هشام عبد الله خليفة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ، ط١، ٢٠٠٧م.